





۹۵۴۷-ن

بازدید شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: اصول الاصول جلد دوم

مؤلف: شهید مرتضی (مهر تقی بن محمد الرضائی)

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۱۵۹۱۵

۱۲۴۵

بازدید شد

۲۲۵۹

بازدید شد  
۱۳۸۱

خطی - فهرست شده  
۱۴۴۰

۹۵۴۷-ن

بازدید شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: اصول الاصول جلد دوم

مؤلف: شهید مرتضی (مهر تقی بن محمد الرضائی)

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۱۵۹۱۵

۱۲۴۵

بازدید شد

۲۲۵۹

خطی - فهرست شده  
۱۴۴۰





تبريد فسر على غلبه

ليوم الله الرحمن الرحيم

**المقالة العاشرة** في الاصل وهو بطلان اخذ على حجة من احد الغرضين وبقوله ثم فاعلموا  
امرهم ومن هذا القبيل قوله لا يسام من لا يجمع الصيام من الذليل ومن الاطلاق الثالثة  
اجمع القوم الى ضعفه وقد قيل في الاصطلاح الاتفاق خاص وعرفه العالم بالاتفاق من بعض  
من الامور في الفشار والشرعية على امر من الامور الدينية التي ونحوها الامم يقتضي عدم  
**العلم الاولي** في امكانه وعلى العلم الثاني كافر الامم التي عن النظام فاستحالة تمسك بان  
اتفاقهم فرع لنا في قول الحكم اليهم وانشارهم في الاطراف يمنع ثقل الحكم اليهم وذلك  
يقتضي بطلان الفادة كقضاها بانظام اجتماعهم على ما ذكره واحد واحكم ان كلام من  
الامكان ولا يمنع هنا مطالب اليقين لا نظام من الصفات السابقة على الوجود ولا اصلها  
حق يثبت لاحدها بالاضل وبطلانها باليقين فاقول الحق امكان تحقق الاصل لان ذلك  
ملا يلزم من فرض وجوده محال ولا يلزم من فرض اتفاق كل واحد من الناس على ثبوت  
محال بالبداهة وهذا ثبت لامكان الثاني ولا يتكره احد القوم مراد النظام ايضا  
ليس هو الاستحالة الذاتية بمعنى الامتناع الذي للمقابل لا مكان الثاني بل هو الاستحالة  
الغادية مع ان دليله لا يقتضي انهم لا يستبعدوا غيره لك من الاستحالة الغادية مع ان  
لا بعد في وقوعه بل اكثر علوسا من قبل ذلك كما سبقت لك انتم ثم وليس الجماع على امر  
معتدى كالاتحاد على الكل من ما ذكره حوس من مستحالة بل كالاتحاد على نبوة نبينا وطحا  
الما في كل مذهب انتشار هذا الخلق العظيم **العلم الثاني** في امكان الاطلاق برتبة جماعة  
تمسك بان الفادة فاضمة بانه لا يتفق ان ثبت من كل واحد من علماء الشرق والغرب

حكم

تبريد

حكم في المسئلة لظلاله بالحكم الغالب في كيف وهم لا يعرفون باجانبهم فضلا عن تفصيل احكامهم  
مع جوان خفا بعضهم عند مسألة يلزم الموافقة والمخالفة الى اخر ما قالوا ويجوز ان يكون ذلك  
لزم عدم العلم في الضروريات وهو فاسد قطعاً لا ناطق قطعاً بالاثبات في جميع الاعضاء  
على وجوب الفتوة الخس ولو كان انشا والعلامة في الشرق والغرب موجبا لعدم العلم به  
مذهبهم لما حصل ذلك بل المناط في حصول العلم هو الظاهر والناس مع فساد الحاصل العلم  
باللغات كلها الا ان ذلك اذا سمعت من اثنين من العرب ان الفتوة قال مثلاً لهذا  
الخصم ثم سمعت من غيرهما انه وهكذا فزادوا ذلك ما زاد الناس الى ان يحصل  
القطع بان الاحواب التي يكونون البواقي كهم يوافقون ذلك ويدعون هذا الاتفاق  
المعنى مع انك ما يابنهم ولا يعرفهم اسم فلو كان الاشارة ايقان من حصول العلم لما حصل  
هذا العلم بل لا يتم بل لا يتم الاحكام من التسل الامم من ذلك الا حقا وان الرسول  
بشك الاحكام الى الامم المنفردة في الشرق والغرب وعلموا قطعاً بعض الاحكام او بعضها من  
واسطة ذلك فلم اوجوه جعل الشيء واراد ان يحسن بحيث يأخذ كل واحد منهم حكم  
الكافية مشافهة عن الشيء فليس ذلك الا من باب الاتفاق والناس مع والمخالفة  
لا ريب في ان هناك امور اثبت من التي ضرورة ويعلم كل احد بالاتفاق الكل فيها  
ثابت من اثم قطعاً كوجوب الفتوة الخس وصوم شهر رمضان وجوب الزكوة والمخ واما  
فقط نقول لا ريب ان هذا العلم حادث ولم يحصل له بدو الطولية فهل سبب اختلاف  
الناس مع عن الالدين وسائر الناس بحيث يجوز ان يحصل بسبب الظاهر والناس مع  
التسل العلم بمذهب العلماء المنفرد في اصناف العالم علم اخر واثبت في غاية الفتوة والثقة  
فلم لا يجوز ان يحصل بسبب الظاهر والناس مع من الظاهرة المخصوص العلم بمذهب ركبهم  
فقط باقتناعهم علماء نظراً بل حصول العلم في الضروريات بموافقة كل الناس يقتضي حصولها  
طريق اولى اذا العلم بموافقة كل التسل من العلم بموافقة طائفة من علماء العالم وهو



العلم القوي بالحق في حصول العلم القوي بطريق اولي فكما ان الظاهر والتام في  
 وفي كونهان سبب لحصول العلم القوي والعلم هو افقه كل الناس من العوام والمخاص  
 فكذلك الظاهر والتام من طائفة العلماء بخاصة يطلع فيهم فديهم وحديثهم قد يصيب  
 بنسب حصول العلم بخاصة الباطن وانراى رتبهم لا يرى ان من قائل راي في ذلك  
 من مقلد او حقيق على طريقه قد يحصل له العلم بان ذلك الظاهر منه وهكذا من نظر الى  
 اهل شريعة موسى وراى انهم يفعلون عبارة بطور خاص فيطيع بان ذلك من رتبهم  
 والجله من حق وتندب في المثل المذكورة وتطهرها لا يبق له رتبة في المسئلة بل لا يتم سلة  
 الا بانعام الامعاء ولا يتم اساس الفقه الا به من الامعاء لا بد من له خارج عنه والفقه  
 عند الفقه والمكر يشهد له من حيث لا يشكر ويكر لسانه ما هو مركز في حاشه لا يرى  
 اننا نحكم حكما قطعيا نجاسه ما الا في كرم من الخادم ملاقات راسه لارة من البول وراى حيث  
 ول عليه بجهوده او حوضه صريح انه على فرض وجوده في سندا ومنازلة ولحكم فطحي من  
 غير رتبة وراى ضرورة ذلك اليه بل لا يعرف اكثر العوام وما فرغ يسمع اكثرهم سببا القسوة  
 والعيبان وانهم يشهدون على عينا سببهم الابواب والادوات مما لا بد لهم بقوله  
 اغسل ثوبك من ابواب مالا يترك كل واحد والحكم فطحي والخبر كما ترى فطحي سندا ومنازلة  
 مع ان مقتضاها ليس الا كون العقل واجبا لنفسه كالعلوم والعقله لان الامر حقيقه فيه  
 باعتبار المنكر وجوب مباشره ولا يقول بها قطعا والتطابق محض بالمعاني والحكم جزاغا  
 مع ان وجوب العقل لا يستلزم القياسه لاحتمال الغيبة المصنعة واخترت به في انشيتهم  
 في بعض المواضع والوارد هو منسل الثوب خاصة فكيف فيهم من غسل الجسد بل لو كان انما  
 على فقيهن بين فائده باختصاصه بالثوب وفائده بالثوب فقلنا بالاولى افضا رافعا لها  
 الاصل على مورد النص كما فعلوا فظهر ذلك في العرف بين ورود القياسه على الماء وبالعكس  
 مع انهما بين فيه فظهر انما المورد هو غسل البول فكيف فيهم من الخمر والروث وهل

يكون

يكون بين قولا غسل ثوبك من ابواب مالا يترك كل واحد وبين المذكورين ملازمة عقلية او عادية  
 وهل فيهم من لفظة البول الروث او من الخطاب الى الامام الذي لا يغير ذلك بل ليس ذلك الا في  
 الامعاء المركبة عدم القائل بالافضل وبالمثل قد ظهر ما ذكرنا امكان الاطلاق بالاجماع في مثل  
 زماننا وان عليه بنا وفهنا واسناسنا في زماننا هذا وبكى القياس البصير ولا يجدي للثبوت  
 الفاضل **العلم الثالث** في مدول الاجماع وهو حيث اخذت منه الى نهج الهامة والخاصة  
 بيان مدركها بحسب هبة الهامة واما الخاصة فالمعقد عندم في ذلك هو كسفة عن راي  
 وقوله ع جيزة عند راي نفس الاجماع من حيث هو وبذلك كاشفة عن راي المعقد فالعلم يحصل  
 ذلك فلا حجة فيه ثم ان العلم يقول المقصود طريقا لثبوت **الاول** ما اشتهر عن الفقه  
 حصول العلم بقول المقصود ما يقتضى من شمله ومصحح الى ترتيب الشكل الاول وهكذا  
 احد العلماء وكلامه او من عند المرفوع منهم يقول بهذا الحكم في الامام يقول بهذا الحكم اما الصغر  
 فواضح لا يتم سبب العلماء وبنسب الامة وموجود في كل عصر اظاهر مشهورا وحاشا لمستوف  
 بالضرورة والعدل والاحسان المنزلة واما الكبرى فلا في المرفوع حصول العلم بالكلية وقد ثاب  
 شافا لكان العلم به بل ثبوت ان قد يحصل من تتبع كتب فناء في العلم وقهر العلم بالكلية  
 فاذا ثبت على الامة وعلماءهم على حكايات موافقة لهما القول بان ان علم الله تعالى عليل ما  
 سائر الامة المعقد قوله لا غير ولا تكلف يقال انه موافق لهم فاسد جدا انما يحصل العلم  
 من القسوة فكذلك قد يحصل العلم بالفضل من العلم الاجمالي وما نحن فيه من فضل القسوة  
 وعليه المدار في البراهين المنجزة للعلم فان العلم بجميعه الانسان في ضمن ثوبنا كل جوار  
 جسم انما هو ثوبنا بالجمال بالمقصيل حتى يستلزم الدور كما اورده بعض المنصوف على اهل  
 الاستدلال وبالجملة من ان هذا الطريق هو العلم القطعي بدخول المقصود في الجملة وهذا هو  
 السر في اشتراط وجود مجمل التمسك هذه الطريقة اذا لو كان المجمل ما جمع مع العلم في التمسك  
 فان كان الامام فيهم فم الجمل لا يعرف ولا املا اعتبا رتبهم ولو كان في خمسة اركان وانما



بان الاسباب هذه الطرية هو انما لعدم معرفتنا بسبب جميع الجعبي لا اشتراط حصول السبب  
بعد ان يكون مرادهم ايضا ذلك وتما في زمانه انتقاله ايضا لا يشترط على هذه الطريقة اتفاق  
جميع المتكلمين كما فهم بل انما في اتفاق جميع قطع بعدم خروج المعصية عنهم وضع هذا الخالفه  
معلوم النسبة في اوج في هذه الطريقة ولو كان الخالف ما بهلغا في حصول النسبة  
فان اوج على الفرض المذكور وهو القطع بعدم خروج الامام عن الجعبي بل قد يحصل  
العلم بقول الامام من اتفاق جماعة محدودة معدومة معينة ولكن مع القطع بعدم خروج  
المعصية عنهم وتعد حصول النسبة هو الجعبي لا غيره وبالحكمة قد تحقق بما ذكرناه بان العلم  
بكبائته الكبرى على هذه الطريقة كما قد يحصل بالعلم القضي ولكن مع لغة ومجبول النسبة  
فرضناه من العلم بعدم خروج الامام عن الجماعة المصدرة المعصية على الحكم المستعملين على الوجه  
النسبة المتعددة كما قد يحصل بالعلم بالجمالي ولكن بمعية الحدس كما هو واضح ولا يصح في ثبوت  
الاجماع لهذه الطريقة حال المتقدم ولو كان الخلاف موجودا في الطبقات المتعددة ولا المنا  
كما هو واضح للسند **الثاني** ما اشتهر بين جماعة من محقق المتأخرين وهو شك في اتفاق  
عن وجود المسند القاطع للعدد بعبارة اخرى حصول العلم بقول المعصية من اتفاق طائفة  
محدودة ولو بلا حجة القرائن ولا يتفاوت في ذلك زمان المصير والقياس لا يثبت ان في كل  
علمنا الشك في هذا الفن بوفره على ليل الحكم فان وافقه مثله ان ذلك القطع في زمان  
ذلك بوافقه من هو اعلم منه واثق او مثله وكلما ازداد الوافقه اشتد المقتضى من  
غيره وحيث جاز اشتد المظن وحيثما زاد طرد المواش او الاحتقان بالقرائن فما  
جمع عن ان يبلغ درجة العلم اذا اشتدت بحيث لا يخلو خلافه بصيرها لا يري  
ان المتأخر المتأخر احاد او لا ويضد القطع اذا انظمت امثاله الى ان لا يبعد معد الخلاف  
ان ذلك ان المتأخر حصول القطع في المتأخرات انما هو لاجل ان كل منهم غير عن علم  
فيحصل القطع للسامع بلا حجة جميع الاخبار والعلمية المتغيرة او ان كانت طرية لسا مفعلا

وامن

وامن فيه ليس كذلك انما القضاة يقتنون لظنهم واخفاهم فكيف يحصل القطع من الظنون المجتعة  
فان انما اولها قبل الامام في مقام رد السلب المحل ويكتفي فيه ان يكون هناك مسألة ادعى  
عليه الاجماع عشرين من العدالة اتفاق من فائده احتجابا مثلا فان المدعيين للاجماع في  
امثال المدعى يتكلمون عن المعصية عليهم وفيهم فمما في المتأخرات يقولون ههنا  
اولا ما من حصول العلم بقول المعصية في اتفاق هذه العدالة الغير عن قول المعصية  
يعلمهم مع ما يخطئه احتقان خبرهم بالقرائن المتعددة مثلا وانما ثانيا فان البينة  
تكم بان لا قول عالم ثقة متزوج عظام غايرة الاحتمال ان حكم ديننا في المسئلة الفلانة  
هكذا يحصل له في نفس الشارع شئ وبفان حادثة بالنسبة الى المتأخر في حكم المسئلة فان  
انظم نظمه ويزداد ذلك الجاني هكذا الى ان يبلغ القطع الا ترى انك اذا رايت مفعلا في  
الشافعية كل واحد منهم يقول ان الشافعي قل لنا بزعيم قد يحصل لك من اجماع طوائفهم  
والاحتقان بالقرائن ان هذا راى الشافعي وبالحكمة العلم بقول المعصية ثم رجا يحصل  
من اتفاق الكل ورجا يحصل من اتفاق الاكثر مثلا لاجل على جرمه القياس واستصحابه  
الاهل والحقائق المحددة وبين الصبغة الى غيره لك وليس هذه الا بمعية القرائن لمكان  
الاخبار وان الحكم مما يبرر بالوقوع في الحد او اللين مثل هذا الشارع ووافقه كما هو  
مقتضى الهادة يستمع من الاحتقان المسلمين في الامصار والامصار ما كانوا يفتنون بلها  
شرونا من دون طيل ناكل منهم ولو كانوا يفتنون شارع واشتهر راسخا بالشمس بالحكمة المتأخر  
في هذا الطريق هو الحدس بقول المعصية ثم العلم به من اتفاق جماعة محدودة مع ملا  
القرائن الموجودة ولا يشترط في هذه الطريقة دخول الامام في الجعبي بل المناط في ما عتبه  
العلم بقول المعصية من الاتفاق وهذا هو الفارق بين هذه الطريقة والطريقة الثانية  
ولذا لا يشترط واجود مجبول النسبة فيحصل العلم بقول المعصية مع معرفته بنسب  
جميع الجعبي سواء حصل العلم من اتفاق جميع العدالة مع معرفته بنسبهم او من اتفاق طائفة



مخصوصه معلوم النسب ولو كانت ثلثه بل قد يحصل العلم من الامور مع الاختلاف بالبرهان وما  
 ذكرنا انفتح ان النسب بين الطرفين نظير الثابتين لا يشترط دخول الالهام على الطرفين القديمين  
 ولا يشترط في هذه القديمة الطريقة ولا ينافي ذلك القول بان النسب بينهما والعلوم المخصوصه  
 المطابق لان المعصوم منه بيان محض حصول العلم بقول المعصم مع قطع النظر عن القوة  
 الضعفي هذا كما حصل الاجماع بطريقه القديمة كما قد حصل بطريق المتأخرين انهم وان اختلف  
 الجذر فلا عكس كما عرفت من انه قد يحصل العلم بقول المعصم من الاتفاق معلق  
 على طريقة المتأخرين ولا فرق في ذلك بين شاذي القديمة من الاختلاف كزاره ومحمد بن  
 مسلم وريث بن معاوية والفضل بن يسار وغيرهم من فضلاء الغيبة كالصديقين وريث بن  
 المرقضى وغيرهم من متأخريان الوحيد المجمع هو المحدث بقول المعصم بملاحظة فتاوى  
 الاخبار والقرائن الموجودة وانضمام بعض القسوس الى آخر اجتماعهما كما لو كان فقيهه  
 فلا بد قطا ان لا يردون الايمن راي فقيهمه فاجبه على فتوى من دون ان يثبتوا  
 الى فقيهمهم ولم يعلموا الفقه انهم لاحدهم فانك قد تتمكن من حصول العلم بذلك بانه  
 راي فقيهمهم فكذلك قد تتمكن من حصول العلم بفتوى جميع من اخبار القديمة محمد بن مسلم  
 وليث المرادى وذراريه وغيرهم من الفضلاء الثقات لا يخوضون في افتاءهم ان ذلك قوي  
 امامهم ومعقلدهم وكذلك قد يحصل ذلك من اجتماع فتاوى فقهاء الغيبة بل قد يحصل  
 ذلك مع وجود الخلاف في جميع الطبقات بانضمام فتاوى بعض من تأخر الى بعض من قديم  
 وكيف كان فالمنادى بهذه الطريقة والماز بيننا وبين سابقها هو المحدث بقول المعصم  
 من اتفاق غيره ما يوجب حصوله وان اشركا في الحديث احتياج الاول ايضا اليه في حصول  
 العلم بكيفية الكبر في الامور الاولى فرض حال عاده كسماج القول من جميع العلماء المتفرقة  
 مع نقده ومجمل النسب بينهم فتدبر **الثالث** ما ذهب اليه الشيخ في الهدية ونسب الطائفة  
 انضمامهم الكلي في ظن الكافي وحصول العلم بقول المعصم وموافقته من اتفاق غيره

لكن

لكن من ابل لكشف معنى الحديث بان هذا هو معقله المعصم كما هو هذا المتأخرين بل من  
 باب قاعدة الاكسبة التي وجبها جملها فصبلا امام فتاها بفتوى ردهم لوانفقوا على الساطل  
 لا من اعظم الاطراف وحيث اشق الزمهم على علم موافقة لما اجمعوا عليه فيكون حجة  
 وحجة الاطراف على هذا وان كانت موقوفة على وجوب الرد ولكن ليس موقوفة على حجة  
 فلا يلزم الرد واعتمد في ذلك القديمة كما رواه اصحابنا من الاخبار المتواترة في السب  
 لمستفيض عنهم من ان الارض لا يخرج الا فيها عالم اذا زاد المؤمنون شيئا ردهم الى الحق  
 نقضوا شيئا فله لهم ولو لا ذلك لا لئس عليهم امرهم ولم يفرقوا بين الحق والباطل  
 وعن اهل المؤمنين في حجة طرف الله انك لا تخل الى الارض عن قائم حجة المظاهر  
 وخالفه في رد ذلك بطلان حجة انباءه وفي بعضها التمسك بالادلة ارضك من حجة على  
 خلفك يهدى بهم الى دينك ويعلمهم علمك لئلا يضل حجتك ولا يضل بيع اوليائك  
 بعد اذهابهم اما ظاهر ليس بالمطاع او مكذوم او مشكوك ان غايته ان التمسك بخصه في  
 هديهم فان علمه واداب في قلوب المؤمنين مثبته فيهم فاما ملون وفي تفسيره  
 انما انت منه ذو وكل فرم هاد في عدة روايات ان المحدث رسول الله صلى الله عليه وآله في كل زمان  
 امام من يهدى بهم الى اجابة النبي صلى الله عليه وآله وفي بعض روايته ما ذهبنا وما زالت فيها الى ان  
 وعن اسعد الله تعالى قال ولم يخل الارض منذ خلق الله آدم من حجة فيها عاظمه  
 وغاب مستور ولم يخل الى ان تقوم الساعة ولا ذلك لم يبد الله كيف ينفع البشر  
 بالفتاوى المبشورة في كل ما يفتقرون بالشمس لاسرها والفتاوى عن الهجرة القائمة والماوية  
 الاشارة في غيبته فكلا لا تنهض بالشمس اذا غيبها عن الاشارة والفتاوى والى لا ملن لاهل  
 الارض كما ان التبرم امان لاهل السماء وعن النبي صلى الله عليه وآله من تعبد بكاديه  
 الايمان وفتا من اهل بيتي هو كذا يدب عنه ويحكي الحق ويركبه الكاذبين وعنه  
 وعن اهل البيت عكبر ان فيهم ان كل خلفه ولا يفتقرون عن الذين عريف الغالين

فكذلك



وامتنان المبطلين وثنا وبل الجاهلين الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة بل المواترة وعباران الشيخ  
 في العدة صريح في ذلك وبعض عباراته هكذا اذا قلنا قول بين القائلين ولم يعرف له مخالف ولم  
 نجد ما يدل على صحة ذلك القول ولا على ضلوه وجب القطع على صحة ذلك القول وان لم يوافق  
 القول المعصوم لا لانه لو كان قول المعصوم مخالفا لوجب ان يظهر والامكان بجمع التكليفات  
 ذلك القول لطف فيه وفقد علمنا خلق ذلك وقال قيل ذلك في مقام آخر وهو فيما لو اختلف  
 الامامة على قولين لا يجري فيها التخيير كما لا يوجب والحشر مثلاً وكان احدهما قول الامام  
 ولم يشارك احد من العلماء فيه وكان الجميع متفقين على كونه فقال متى انفق ذلك و  
 كان على القول الذي اقره الامام دليل من كتاب أو سنة أو مطوع فيما لم يجب عليها الاثر  
 والادلة على التلويح ما هو موجود من الكتاب والسنة المقطوع بها كافي في باب زكاة الفطر  
 ومتى لم يكن على القول الذي اقره الامام دليل على خلافه معني على القول الذي فرضنا  
 من الكتاب بالسنة المقطوع بها وجب عليه التقيد والظاهر الحق واعلام بعض نقاد الحق  
 بزوفى الحق الى الامامة بشرط ان يكون معصوماً يدل على صفة الامام بحسب التكليف وش  
 خبر بان مقتضى كلامه وزوم الزرع والزرع عن الباطل فلا يرد عليه ما اورده بعض المحققين  
 من كفاية افعال الخلق ولو لم يجزيت لم يعرف بل يكفي مخالفة الفضل المعصوم التسليم ورواياته  
 دالة على خلاف ما انتقروا عليه لعدم حصول الزمة بائناً ذلك بل لا يعتق بائناً على  
 ان المداري في الاخبار هو الرضوخ ولذا لا يعمل بالصالح اذا كانت مخالفة لما عليه كمال الامتنان  
 بل الجواب الحق اما من فائدة اللطف فييات الواجب على الله نعم نصيبه بل لا يرفع عليه  
 ربح الامانة ورواه عن الخطاء ان لا يمنع مانع وحيث كانت الامانة بانفسهم بانفسهم من تعرفه  
 واشغالهم بما مع من الاحكام فلم يثبت مع ذلك وجوب ردهم عليه بالاستنفات من العالم  
 العلوي مع ان عادة الله ما جرت بصيرة والامام بذلك والى يقين ما ذكرناه اشار المصنف  
 حيث قال في بيان عدم وجوب التقييد لا لانه اذا كنا نحن المستنبط استشاره فكل ما يقوينا من

الاستحسان

الاشغال به ويصرف وما مع من الاحكام يكون قد انبأ من قبل نفوسا واد لنا سلك  
 سنار النظر وانتفتاب وقد حقت في الجهد معبر عنه بقوله وجوده لطف وضيق لطف  
 آخر وعنده منا الاثرى التكليف لطف ولا يعمل الله نعم وثبت به التكليف لطف التكليف  
 من الفاضلين والمطيعين والمؤمنين والكافرين ومع ذلك لا يجزى الكافر كافر و  
 الفاسق من معصية لتحقيق ثمة التكليف من امثال الاوامر والامتنان عن التواخي لانهم  
 بانفسهم يقوون شفعة التكليف وفائدة القاطع عن انفسهم وبالمجمل فوجوب كلام  
 لطف لثبوت التكليف والفاضل يقوون بسوا اختياره فائدة الامام والمفخرة بغيره كقوله  
 بسوا اختياره فائدة التكليف الذي ثبت في حقه وفي بن العبد الباعثة على تصدي الامام  
 وعلى انفاذ جميع الاحكام فان الاول ثابت في جميع الازمان من غير رتبة ولا تفضيل لقضا  
 بعض الاختصاص خلوه عن كرامة عن الهامة بخلاف الثاني ولذا احتمل ان عدم اختيار الامام  
 المخالفة لعل لا اجل تقية او مصلحة والقول بالترجيح ثبت المصلحة ورضا المعصوم  
 بما عليه العلماء فالاحتمال بقاؤه الى ان يثبت التغير مدفع بان هذا لا ينافي جوازها  
 بل لا يدل على مخالفة لثبوتها عنهم مثلاً اذ لا يدل على هذا على انبأ الاصل كما هو مراد  
 من العلم بغير المعصوم بذلك لخصوصه من حيث هو هو بل لعل رضائهم لهذا يكون عن  
 باب الرضا بالاجتهاد ان المعصومة كما تقول رضائهم باحد طرفي التقصير بمجهدة وما  
 لمجهدة آخر بل ربما اعتقد بعضهم على دليل في غاية الضعف كالتفاس وغيره ومع ذلك لا يتقبل  
 برضا المعصوم ثم بانها لا تفسر ولطفه وبالمجمل لم يظهر من فائدة اللطف وجوب  
 ربح الامانة عن الخطا في حال الغيبة والاستسنا بسبب علمنا اهل العلم والجور اما عن الامانة  
 فمع قطع النظر عن عدم ثبوت قواها بالفتيا من الى مورد الشراء بل ليس الاستدلال بها  
 بالفتيا الى مورد الشراء الا الاستدلال بالخبر يفتى على المسئلة الاصولية ان ذلك انما على المد  
 غير واضع لان موضع الامانة في المستفيض هو قوله اذا نزل المؤمنون شيئا روم الى الحق

اشهد ربه



وان فخصر استبانته لم ولنظرة اذا لم يصبه العوم وصفا وانما بالتحكم في جميع حال  
 المحصور ولا مكان والهيئة والاستنسا مع غيره اهل العلم والجود على تأمل ونظرة  
 المؤمنين عن صبح الجوع المحلة بالالف والالف اللام في امثالها حقيقة في العوم  
 في الاخرى خلافا للهيكل عن ابن الحارث في الكلام في قرأ ان بن اذا زاد كواحد من  
 المؤمنين في الدين شيئا ردهم الى امام ومقتضاها بناء على ان لفظة كواحدة في كل  
 فرادى كالف واللام في الجوع هو لزوم رده الامام كواحد اذا زاد شيئا في الدين  
 ان لا ينجى محمد بل غاي مؤمن لعدم اختصاص النص بالمجتهدين بل بغيرهم و  
 غيرهم من المؤمنين كما هو مقتضى العوم كاشف عن ذلك اي ردهم رده الامام كل  
 زاد شيئا واحدا في زمان الغيبة وكاشف عن كفاية واحد من العقلاء حتى المستند  
 نعم لو قيل ان اطلاق الجواز هو قوله ردهم بحالة المحصور ولا مكان لصدق الكلمة وقيل  
 به انهم بالضرورة الاولوية لزوم رد كل من خطا وزاد على الامام مع حضوره وامكانه  
 قد يقال ان الشرط هو كاشف عن اقراره وكل المؤمنين ولو غر في القس وان القبا  
 في الشبهة وهو واضح الفصل اذ ينبغي على ان حرف المغرب للاستغراق القوي لا  
 الجمع فقتضا رتب الجواز على كل واحد من احوال الجمع هل يفرق احد بين هذا المثال وبين  
 قول الفاعل اذا اجازك العقل فاكرمهم الا ترى ان وجوب كرام ثابت بجمي واحد من العقلاء  
 فلو كان الشرط في رتب الجواز هو كاشف الكل لما وجب كرام على سبيل كل العلماء بل الكلام في  
 قوة ان يقال ان حاكم زهد العالم فاكرمه وان جازك هم العالم فاكرمه وصار هذا الجملا  
 لهذه فكذا ما نحن فيه لا يقال اذا تعدت الحقيقة فغيره على كاشف في الجمع فالمراد من الجواز  
 هو رده الجوع من حيث هو مجموع ولا يلزم من ذلك رد كل واحد حتى يكون خلافا للجماع  
 لا ما قيل ان مقتضى اعتبار المجتهدين هو لزوم الرد على الامام اذا زاد جميع المؤمنين من  
 العوم والمجتهدين كذا لا لرد على الامام المراد هو لزوم الرد اذا اذن الفقهاء على الخطا

ولا يلزم

ولا يلزم اتفاق العوم ايضا على الخطا اذ يصح ان يكون مقتضى رده المجتهدين الميت بغير الحق  
 ذلك سلمنا ان المراد هو اتفاق المجتهدين خاصة على الخطا او علمه الفرق بينه وبين  
 اتفاق الكل من الفقهاء والعوم على الخطا لكنه عجزا وكما يمكن ارتكاب هذا الجواز  
 يمكن ايضا ارتكاب التقبيد في ردهم بتقبيد هذه الجملة المجتهدين بصورة المحصور ولا مكان  
 الرد وقد استسنا انما اذا ارادوا رده المجتهدين والتقبيد بالتقبيد اولى شيئا من هذا  
 الجواز سلمنا ولكن ذلك الرواية ظاهرة في حال الطهور في ان ذلك في حال المحصور ولا مكان  
 كان قوله ولو لا ذلك لا ينبغي عليهم امرهم ولم يفرق بين الحق والباطل يقتضي انما  
 الامام موجودا مراد عاقله الا للناس عليهم وحصل لهم الفرق بين الحق والباطل  
 لم وان جاز بان عدم الاكثاس وحصول الفرق بين الحق والباطل انما يكون في زمان  
 المحصور ولا مكان وانما في امثال زمانا من زمان الغيبة فلا للناس فيها اكثر من ان  
 يحصل ولا يحصل الفرق بين الحق والباطل في اكثر المسائل الا ترى ان مقتضى المجتهدين في  
 المسائل الكثيرة وعدم ترجيح احد طرفي التقبيد في الاحكام اكثر من ان يحصل بل لا  
 حثا ايضا فانه لا يمكن الرجوع الى اصول العلم ليس فرقا بين الحق والباطل بل  
 الباحث اتفاقا من جهة الاضطراب وضيق الخناق وبالجملة بعد التدبر في الدليل الذي  
 ان ذلك يخص مجال المحصور ولا مكان سلمنا لكن اطلاق المجتهدين اعني قوله ردهم  
 باطلاق الجملة المجتهدين الا في اخرى وهو قوله اما لو طرأ خالف مشورا فان مقتضاها  
 الامام مشورا ام لا ونسب النسبة بينهما العوم من خوف المأثم من سوا زاد المؤمنين  
 شيئا ام لا كما ان مقتضى الاول رده الامام المؤمنين اذا زادوا شيئا سوا كان مشورا  
 ام لا ونسبة النسبة بينهما العوم والمخصوص من وجه ويمكن تقبيد كل منهما بالآخر  
 ولا يرجح لاحد على الاخر هذا مع ان صريح الرواية ان اتفاق الناس بغير حقين كاشف  
 مكا كما شفعهم بالنسبة اذ اعنيها الشك من الاضمار وهو خلاف ما اشار اليه الشيخ

اطلاق



من ذلك وجوبه لا يتعارض مع الاختلاف في وجود الحق ولا وجوبه في شأن العظمة لولم يتكافأ  
 الحق وقدرته إنما يعلم إذا علم إخلاله على مقتضى المنع الذي كان باطلا ولم يمنع وثبوت  
 المقام مشكل بل يتم مطالبها بهما ودرهم بالأسباب المختلة بالحق في قلوبهم والمقا  
 لقد بينهم وإن أمكن لا أنتم لم يجر عليه عادة الله ولزم على هذا الوجه معنى  
 ما ليهما من سبهما إذا كان المنافع من قبل المكلفين وبالميل فاما ما قد خرج مما مرناه  
 عدم اشتراط مجهول التعليل على طريقة القدم ولا يفتتح في التعليل بهذه الطريقة بوجه  
 اعني بحججنا الشبهة ومخار الحق وجود الخلاف المتقدم بل ولا المقارن الشاذ بحسب  
 قاعدة الشبهة لعدم حصول الردع به ثم يفتح بحسب قاعدة التفرع بناء على ما لا يورثه  
 وجوب الردع مع الاختلاف بوجود التفرع ايضا **الحال** الحق في طريق الوصول الى  
 الاصل هو الطريقان الاكثان اعني طريقة القدم واما المناظرين وكل منهما لا يتم الا باعانة  
 المدس وان احضار الجدية بحسب اختلاف المسالك ولكن حصوله بطريق القدم في  
 اسان زياتا في غاية الصعوبة وبالطريقة الثانية اسهل وعليها المدار في مثال زياتا  
 وفي كتيبة كسند لا يتم منها ثاوان امكن بعينه حصول الطريقة الاولى ايضا ثم ان  
 الاجل بعد ثبوت لا يحتاج الى دليل على حجته لان قول المعصية ثم حجة لا يحتاج الى الحجة وما  
 يحصله حجة في مقبوله غير من حطه حيث قال المتأمل فاما ما عدل ان مرهبا من هذه  
 اصحابنا ليس فاضل احدهما على صاحبه بل ثم ينظر الى ما كان من روايتهم في ذلك الذي  
 حكما به الجمع عليه من محاميك فهو حجة من حكما ونترك النقاش الذي ليس بمشهور  
 احتمالك فان الجمع عليه لا يرب فيه ومثل ما ورد من الامر بل زوم الجماعة وحرمة الفرقة  
 عنها ومثل ما ورد في شأن المستضعفين من الاخبار والمقدمة انهم ان احدوا بما يقع  
 عليه المصلحة في غير ذلك من الاخبار المعاصرة ثم ان مراتب الظهور في الاحكام متباينة  
 فربما كان بعضها في عهد الرسول ظاهر غلبة الظهور وربما صار كذلك في عصر لاحد وربما

من ذلك

من ذلك وجوبه لا يتعارض مع الاختلاف في وجود الحق ولا وجوبه في شأن العظمة لولم يتكافأ  
 الحق وقدرته إنما يعلم إذا علم إخلاله على مقتضى المنع الذي كان باطلا ولم يمنع وثبوت  
 المقام مشكل بل يتم مطالبها بهما ودرهم بالأسباب المختلة بالحق في قلوبهم والمقا  
 لقد بينهم وإن أمكن لا أنتم لم يجر عليه عادة الله ولزم على هذا الوجه معنى  
 ما ليهما من سبهما إذا كان المنافع من قبل المكلفين وبالميل فاما ما قد خرج مما مرناه  
 عدم اشتراط مجهول التعليل على طريقة القدم ولا يفتتح في التعليل بهذه الطريقة بوجه  
 اعني بحججنا الشبهة ومخار الحق وجود الخلاف المتقدم بل ولا المقارن الشاذ بحسب  
 قاعدة الشبهة لعدم حصول الردع به ثم يفتح بحسب قاعدة التفرع بناء على ما لا يورثه  
 وجوب الردع مع الاختلاف بوجود التفرع ايضا **الحال** الحق في طريق الوصول الى  
 الاصل هو الطريقان الاكثان اعني طريقة القدم واما المناظرين وكل منهما لا يتم الا باعانة  
 المدس وان احضار الجدية بحسب اختلاف المسالك ولكن حصوله بطريق القدم في  
 اسان زياتا في غاية الصعوبة وبالطريقة الثانية اسهل وعليها المدار في مثال زياتا  
 وفي كتيبة كسند لا يتم منها ثاوان امكن بعينه حصول الطريقة الاولى ايضا ثم ان  
 الاجل بعد ثبوت لا يحتاج الى دليل على حجته لان قول المعصية ثم حجة لا يحتاج الى الحجة وما  
 يحصله حجة في مقبوله غير من حطه حيث قال المتأمل فاما ما عدل ان مرهبا من هذه  
 اصحابنا ليس فاضل احدهما على صاحبه بل ثم ينظر الى ما كان من روايتهم في ذلك الذي  
 حكما به الجمع عليه من محاميك فهو حجة من حكما ونترك النقاش الذي ليس بمشهور  
 احتمالك فان الجمع عليه لا يرب فيه ومثل ما ورد من الامر بل زوم الجماعة وحرمة الفرقة  
 عنها ومثل ما ورد في شأن المستضعفين من الاخبار والمقدمة انهم ان احدوا بما يقع  
 عليه المصلحة في غير ذلك من الاخبار المعاصرة ثم ان مراتب الظهور في الاحكام متباينة  
 فربما كان بعضها في عهد الرسول ظاهر غلبة الظهور وربما صار كذلك في عصر لاحد وربما



كان في عصر الفضا من زمان الفقيه شاذليهم وروايتهم في القول ان الايمان في  
 الاول ضروري للدين والثاني ضروري للمذهب وقد سمي الثالث اجماعا لولم يبلغ من القوة  
 غايته في عصر المذهب كالثاني مثل حرية الفضا في امثال زبائنا وان خالف فيه من القدماء  
 ابن الجنييد ولعل لم يبلغ في عصره الضروري وربما كان الحكم ضروريا في الزمان  
 الثاني وبصرفه المتعارفي في الماضي وربما يكون ضروريا عند واحد نظريا عند آخر  
 وربما يحصل العلم للمذهب باثبات جميع الشبهة فيسبب اجماع الشبهة وربما يحصل من اتفاق  
 الفقهاء فيسبب اجماع الشبهة وربما يحصل من اتفاق الفقهاء فيسبب اجماع الشبهة وربما يحصل من اتفاق  
 القروبي والاعمال فيصطلح وان كان قد يطلق على المعنى الا ان القطع حاصل في الضر  
 وري من دون ملاحظة شيء وان كان مستندا في الواقع كما لقطع بوجوده وان  
 كان في نفس الامر مستندا الى التقاطع والتسامح واما اجماع فهو من قبيل الاستدلال في  
 المتوارين الا ان الشايق على الايام الاثني والقطع فيه انما يحصل بملاحظة اتفاق الكافة  
 والعقيدة المتعارفة واثبات حال العلم بالضرورة حال امارة الرسول في عهده وحال العالم  
 بالاجماع حال الحاجة من استمرهم الذي يرى اتفاق امته على طريقة وحال من يرى اتفاق  
 اهل مله او شعبه على جهة واحدة لا اجتهاد ولا تقليد في القروبيات بخلاف الاجماع عتبات ثم ان  
 مستند القروبي ان كان من الدين كازوان كان من المذهب خارج عن الايمان والاجماع  
 انهم منكم جميعه كالكلام كازان انكر جميع اجماع المسلمين وحاجج عن الايمان ان المصلحة  
 اجماع الشبهة فلا معنى للاجماع عندنا الا لقطع بقول المصومين واهل منكر جميعه فترى ان  
 المذهب هو الاجماع المصطلح عند العامة وهو اتفاق الكل من حيث هو هو ان لا يولد لقلنا  
 بمن اثباتا بجملة لكن من جملته دخول المصنف في خلافهم لان مناهج الجدية عندهم هو نفس  
 الكلام من حيث هو هو بنا على ما زعموا من دلالة بعض الضوابط كما سيجي **العين**  
**الحال** في العالم ان تعريفه للاجماع المصطلح انما هو بغيره في القدماء فالمراد من قوله هو انما

من بعض

من بعض قوله ان هو العلم بالاتفاق يخرج عدم ظهور الخلاف بل يظهر الاتفاق لا يها من اقسام  
 الشبهة على طريقه القدماء والمتأخرين في الاجماع وان كانا من اقسام الاجماع بناء على  
 احد طريقتي الشبهة المذكورة اتفاقا بغيره من قال بجملة بل لا الشبهة والاتفاق عند  
 من ان يكون بالقول او بالفعل او بالتقرير او بالنظر كما صرح به المصنف في قوله  
 وبغيره ولكن به على التعريف ان المعنى في اجماع عند القدماء ليس هو اتفاق الكل بل  
 اتفاق جميع بقطع بدخول المصنف فيهم ولذا كان هناك مخالفة في قطع بعدم دخول  
 المصنف فيهم سواء كانوا معاصري السب ام لا وعلى هذا فلا وجه لقوله من بعض من عصر  
 القروبي بجملة من المصنف العام والفقهاء فيحصل اجماع من انضمام قضاوي الفقهاء مع  
 عمل المسلمين فلا وجه لاستثناط حصوله اتفاق من بعض قوله في القضاوي في الشبهة بل  
 فيحصل من عملنا في المعصية ومخالفته مع ائمتهم فلا يكونون من اهل القضاوي ولكن يجب  
 في امثال ذلك سهل واخر بغيره من بعض قوله في القضاوي اتفاق العوام فانه ليس فيه  
 حجة ودخل المصنف دون وكل من جاز له الحكم سواء كان من هذه الامم او من سائر الامم  
 مسوقا للخلاف ام لا في اخصار ام لا والدين بجمع الاختلاف في القروبي والاولى يعرف  
 الاجماع باثر الاتفاق الكاشف عن قول المعصية القروبي القضاوي وانضم اليها من هان  
 قروبي المسلمين ثم الاعطاء كلها ام لا في فيها عصر واحد ام اختص بالقبض الكاشف عن قول  
 المجتهد وهذا في معرفة الشبهة البينة حيث قال انه اجماع رؤساء الدين من هذه الامم  
 في عصر من الاخصار على اختلافه عنك اجزى اجماع ومن الاكثية والناطقة واجماع الجماعة  
 يكون المعصية واخلأفهم مع خلاف الباقين وذلك مع فائدة العلم في بتر من انه اتفاق  
 اهل العدل والعقد من امة مجتهد على امرنا بنا سبيل العامة بل عرفه بعضهم واخرهم  
 كما يفر الى بانه اتفاق امة مجتهد متخاضة على امر من الامور الدينية وابن الحاجب يات على  
 المجتهد من هذه الامم في عصر على آخره الكل مدخول بل الذي بنا سبيلهم كما اشار



الذين لا يصدقون ان اتفاق الميثاقين من هذه الامانة على امر من الاهورا الدينية في عصر من الا  
عصر الايمان ولهم اعتبار وفاء العوام وخلافهم والتخصيص هذه الامانة لا يجوزون  
بغير اهل سائر ايام بار على اهلهم من اختصاص العصبة باجتماع هذه الامانة بقصد تنسيقها  
لنصوص لا ينفرد خلافا منهم للشبهة فانه يقولون بغيره في جميع الامانة بار على اهلها  
من لزوم المعصية في كل ايام الامانة بار على اهلها من لزوم المعصية في كل ايام الامانة بار على اهلها  
عصبة النبي من خواص بيتا محمول على العصبة من المسخ والمخلف كما عن الهادي عن والده  
عن مشايخه وبالمجمل ان الامانة حراما باعضا من النصوص التي استدلوا بها في جميع احوالهم  
ولا يمانون ان كل جماع عندهم اجماعا عند نادان اشاعت حجة الخبر كائنا ما كانوا الا اجماعا  
مخالفة للشبهة بل علمنا هذا على ما قلنا على اهلنا من فضيلة لا يملك في الشرع ولا في  
القوم من وجهين اجماعين مادة الاجماع صورة اجماع الامانة باجماع بيت الهادي  
واختلافهم ومادة الاقرار في جانب اجماعنا ما لو اجمعت الامانة على امر مع دخول المعصية  
فيهم في جانب اجماعهم ما لو اجمعت رؤسا الدين برزهم من جهة في شخص لم يكن المعصية فيهم  
**الحال السادس** في كل مخالفة بين علي حجة الاجماع وفي وجهه في الامانة في قوله من  
بشأن القول من بعد ما بين له التمسك ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما نرى فضلا  
حجته وسائر معصية اجماع في الوعيد بين مشايخ القول ومخالفة سبيل المؤمنين ولا يمانون  
حرام فكذلك الثاني للجمع بين الحرام والحلال في الوعيد فلا يقال ان زينة وشربها  
عاقبة قوله وكذا لا يجعلنا كما اتوا وساطة الذكر لا شهادة على النفس والواسطة الضعيفة  
وسط كل شيء عدله وخياره لغة فاد اجماع الامانة على حرام لم يكونوا وقد اجاب الله كان حرام  
وقوله فان نارا نعل في جوفه الى الله والقول ومعنوه عدم وجوبه مع  
الاتفاق وقوله ثم كن خير امم اخبر الناس امرهم بالمعروف والنهي عن المنكر  
كلام الخليل لا ينفردون فكون امرهم بالمعروف والنهي عن المنكر فكون اجماعهم

هذا هو الوجه الثاني في كون الامانة حراما باعضا من النصوص التي استدلوا بها في جميع احوالهم ولا يمانون ان كل جماع عندهم اجماعا عند نادان اشاعت حجة الخبر كائنا ما كانوا الا اجماعا مخالفة للشبهة بل علمنا هذا على ما قلنا على اهلنا من فضيلة لا يملك في الشرع ولا في القوم من وجهين اجماعين مادة الاجماع صورة اجماع الامانة باجماع بيت الهادي واختلافهم ومادة الاقرار في جانب اجماعنا ما لو اجمعت الامانة على امر مع دخول المعصية فيهم في جانب اجماعهم ما لو اجمعت رؤسا الدين برزهم من جهة في شخص لم يكن المعصية فيهم

لكننا

كنا امرهم بالمعروف والنهي عن المنكر فكون امرهم بالمعروف والنهي عن المنكر فكون اجماعهم  
الاجماع تعرف فيكون شيئا عنه وفي الجمع مع القطع انظر من كونه من باب بيان الحجة التي  
ما قلنا من الاقضية المتوفاة جميعها على الاجماع الموجد للبدور مناشات عند بدور معينا  
كباب يقع الخلاف في الهالك القاسية اما الاول فلان الوعيد على مجموع مشايخ الرسول  
غير سبيل المؤمنين بما هو مجموع كقولهم من خلا داري وجلس فله درهم واستقلال الاول  
في الوعيد لا يخفى بعد عدم ثبوت استقلال الثاني في ترتيب الوعيد عليه وامانة الحلال كل  
عنه ما ينفرد المشايخ المندبر العرفي سلمنا ان المؤمنين من اجماع المحدثين باللام وهو لا  
سفر في الارزدي ومقتضا الوعيد في ضابطه غير سبيل كل واحد من المؤمنين ولزوم مناجاة  
كل واحد من احاد المؤمنين وهذا خبر في الطب وكما يمكن حمل على الاستغراق الجمعي كما انما  
يكون امانة على حقه على مخالفة في افرادي ان كتاب التقييد بالبيان فيكون المراد وجوب  
مناجاة كل واحد من امانة وتربيت الوعيد على اجماع غير سبيل المؤمنين في امانة التقييد  
اول من الهادي سلمنا العمل على اجماع عدم جواز مخالفة جميع المؤمنين لكن سلمنا ان  
اذ من المؤمنين المعصية الذي لا يمانون من ان مع ان حمل التقييد على حقه اللغو في حقه  
واخرى بما لا يمانون في التقييد في حقه الاستدلال سلمنا ان المراد منه مخالفة الامانة  
لنفسه فيقول او حمل كما يقول هذا سبيل كل اسم جنس المضاف لا عموم فيه ولا خلاف للعقد  
والطريق التي لها بها المؤمنين لا يمانون في حوزان حد ولا يمانون في حوزان حد ولا يمانون في حوزان حد  
وسبيل شايخهم في المنكر في كل ايام او اسبوع او سنة او شهر من الايمان بالايمان  
التكليفات التي صاروا لها ضرورية كالجهاد والصلوة والزكاة والحج والقيام في شهر رمضان  
العترة واثبات المعاصرة للاجتماعات المصطلمة والاشارة في جميع كون الوسيط بمعنى الخبر فضلا  
عن العدل المصطلح بل الله انما له وعرفنا من طرف النور والواقع في احد طرفي الشيء من مكان  
او زمان لا يرى الا الطرف الذي وجه فيه بخلاف الواقع في وسطه وانما يراه جري الطرفين



ومقتضاها كون الإشارة الى الجبل بعض الجبال المأثورة المشاهدة في الوسط الغربي من العراق  
في زمان الدنيا لشكوك فاشا هذين اى مطلبين و قد ثبت هذا الاراء وتوافق الحكايات بأحوال  
المناس الماضين والابتن من كقبات سلم كصع اكثينا والأوصاف مع وقوع الجبل  
والإيمان بالظاهر الباقيا نازحة منها الى القيمة التي يكون لكم فيها وعرة سلمنا ذلك  
المنظر يصدق مع عليه جانب على جانب السبل هو الغلاب في الخلاص أو لا يصرح بحسب الله من  
اصطفاه سلمنا لكن اسناد الجبل الى الله سبحانه في الوسط بعض الجبال والعدل انماها سلمنا  
الاشارة سلمنا لكن مع خلو الجبلين عن المصطفى يجوز تأقافهم على الخطا ومع ذلك فبعد  
خيار لكن من باب الالتماس لا من باب التعمد من رأى الحق في خلافتهم خلقا آخر اى  
سلمنا لكن في ظاهرة عصر كذا واحد من الامامة والمهل على الجميع مع منافاة التقليل يكون  
شهو ا على الناس ويوجبهم اعتقاد الأبطال في عصر الغلاب الامنة عصر بعد عصر مع ان  
الخطاب شفا على ولعل للشار المصومون ومن عاصمهم مع ان الماد من المشادة انما في  
الأخرة على المنظر فالعدالة صغيرة عند الاكوار والوفاء للقول وفي الأخرة مصومون على الظلمة  
واما في الدنيا فذلك على توهم شهادتهم ولا يبرر صحة قولهم وفي الزواجر انما  
واما الثالث فيحقاق الخطاب بالمشاهدين المتكئين من الوجوه الى عين النبي صلى الله عليه  
استنادهم فيقال بنا دعوا فيه من الاحكام ما هو عن الحق شفاها او قوله منكم  
خبر فخرت او القريب والاختيار الهلالي من باب الامع المصطلح طلاق المهور حمل على  
المجهر العا فلا ذلك لا مع ان عموم شاد رغم كسائر الجميع اقراوى واقل المشاة غرضه  
الاثنين وعموم المعلوم لوسلم ينقض حجة اتفاق الاثنين وعموم المعلوم لوسلم ينقض  
حجة اتفاق الاثنين في حكم من الاحكام واما الرابع فيان ظاهر ثبوت الوصف لكل واحد  
من الاكثر والمعلوم خلاصه من ان الخطاب شفا على ولعل الخاطبون المصومون وردت  
الامامة وانها تكون اعلمهم على الخطا ينقض قولهم امرنا بالمشكاة من باب التعمد

المتاب فيه وان اخطا الا من باب الجهد يكون منكرا مع ان المبع بلا ضمة ظاهر كتمه وكون من  
مكتا به عن الحاصف اعتبار الوصف الحاصف لا يجب فانه كما يقول الامير لم يبع جبهة عينا  
اصدر عنهم سابقا كنتم فيه عسكر ففجئوا بالبدد ونكسرت الصاكر وان زالت عنهم جود  
الصقار حين المبع بلا ضمة فان بين المبع والمفعول اللفظ للمعنى المبالا والالاستغفار  
على عدم الابهاط فليدبر ما لكاس فبان المشاير وهو اللحن من القرون في حبس الله  
جسمه عن ضامه وكون الابع حبس الله اول النزاع والخطاب شفاه حبس الله هو  
ومن في حكمه مع ان الجهد من كلامه ما رواه المصنف المقتضى بالضرورة ومنها الابع  
المقتضى فانه مضاف لعدم اجتماع الاء على الخطا كلفه ولا يجمع على الخطا لا بد الله  
على الجمع ساك ذلك ان لا يجمع انتهى على ذلك فاعطى بما لم يكن الله يجمع انتهى على ذلك  
لا يزال طافعة من انتهى على الحق لا يجمع من خالفه بل لا يزال طافعة من انتهى على ذلك  
حق بما تاول الزمان لا يزال طافعة من انتهى على الحق حتى امر الله الى غيره ذلك من الابع  
وهو مع المشاور ولا لهما على القدر المشترك الا ان انتهى على وجهه بعد الملام مع جواز كون  
لا يجمع انتهى على الخطا بسكون العين لا لغيره فلهذا لم يكن اسم الجمع الضاق بغيره  
كجمله ان الفردى مجموع بعد بلا ضمة وروى في طبيعة الابع لا يجمع بغيره عدم اجتماع كل  
واحد من الاء مع واحد آخر في الخطا سواء كان الاخر من هذه الاء فلا يجمع الاء الا ان  
او الثالث منهم على الخطا من سائر الاء الكافرة فلا يجمع واحد من هذه الاء مع الجماعة  
الكافرة من سائر الاء فخطا لم يجمع هكذا استعملوا الخطا لا يجمع انتهى على ذلك او قرى على  
الخطا وان كان اجمع كل الاء او يجمع قومه ايضا من افراد ذلك بلا غيرها وهذا في قوله  
وصلى على العموم المجمع لا يجب عدم شق الابع للخطا لا يجمع بعد ضمة انما انما تفوت  
به لكن بوجود المصنف في جمع الاء وكذا على الجوف في كل عصر كمن لا يجمع به بل على  
الغرض فجمع عدم اجتماع على الخطا لكونه عنهم والخطا عليه كما في سائر الجمل لا طافعة

[illegible]







على الموت المزمع اننا نطعمه بنحو شرف التنوير والتميز فمن اين فهم هذه الاحكام بل اورد في  
في روث ما لا يترك لنا شيئا ردا فصار فيها خلاف الاصل على مورد النص وهو البول كما هو  
طريقه فيها بنا حيث لا يبعد عن مورد النص سيما في ابواب الحقائق وان يكون القياس  
فان قلنا هذه القصة بان باب يفتح المناظر فكيف هو ليس عز القيد بل معناه انا وحيدنا  
منه لا الحكم وعليه على سبيل العلم وعلينا ان نوضح المادة لا دخل لها في العلم وهل عرف  
مثل هذا العلم في نحو باب الحقائق ان الذي لا يدخل للعقل فيها بالمعنى ولا يخطئ بنا لنا القصة  
امثلة وكيف يدرك العقل ان راس ابرة من البول ينحس كذا من المياه المضافه وان كان  
والجسد يد والحق ما رواه كونهما ظاهر ومعنى الانسان مع كونه من جنس كذا لا يميز القصة  
مع ان قلنا عدم الفرق بين البول والثرث مما لا يترك لنا سائر الاحكام المذمومة  
فيها التعدي من ظاهر النص علم بالقصة ذلك فصار هذا اظهر العوام ما هم كثر منهم  
فيما سجد البول للشافعي المندرج في العموم فكيف نقاسه اذ في الطهارة والمجتمعة وان راس ابرة  
منها ينحس كذا من الماء والمياه المضافه مع ان الاحكام المذمومة كلها نطقت لنا  
ولم نترك الخلاف في زماننا بالاجماع وما هذا الا من جهة فتاوى الفقهاء وعدم نظام  
الفارق بين بخار البول والبول مما لا يترك لنا مع ملاحظة ان راس ابرتهم قبل الخلاف ولو  
كان معناه الى الغراب لاخرة الى ما ذكرنا في جواب من الفقيه ولا وجه لا غير  
المعالم عليهم بان ظاهر كلام الفقيه المتأخر العلم بالاجماع ابتداء فائدة من غير تحجب العقل  
لا يترك كلامه منديل على حصول العلم به عن طريق النقل كما يصح به فرد اجزاها  
وحداها حصل بالشامع ونظائر الاختيار عليه اقول من ملاحظة كلامه تدرك الغرض  
سابقا ولا يخفى ان طرزه نموذجا ذكرنا في رد القائل المخالف والذات ان الموجه للشافعي  
افراد الفهم المبرور في علمه وشره في المقام في به شاهد تدرك على ان مرجع كل واحد من  
فتاوى العلماء ما يوجب ذلك ارجاعه دعوى الاجماع المأثقة في كلام من يفر من

التحقيق

الشيء الى زماننا هذا الى القصة فاقم عدول فان اما الامة وخلافهم في الارض لدعوى العلم  
بجصول الاجماع مع امكانه كما يتبين من نصهم بان اجماع صراطهم في هذا اللفظ الاتفاق  
الكشف عن قول المصنف بالكتف الطعني وان حقيقته عندهم في ذلك حيث يظنون ومع  
ذلك لو اطاعوه واداروا من القصة بلا ضعف من عندهم على ذلك لكان هذا الاما ليس  
منهم وحدثهم من ردهم لم يترك العقل ولا الشبهة في طريق الحديث عليهم يحمل انكتلا  
بوجوب طلاق دعوىهم مع بل مالم ينحصر من الخارج في رتبة مد على عقولهم في دعوى اجماع  
واشبهاهم في الحديث على الجدل على الظاهر ويجوز للاعتداد على الحق الخاصل مالم يعارضه  
افرق كما بان ومنه الاجماع المتأخر من المرضي وعلى المنع عن العمل بالاختيار لا  
خاد والشيء على الجواز فان المرضي لما لا يحط بالكتب لكان منه من متكلي لا يمتنع  
قد بانه وما فرجهم الى زمانه ووجد من متفقين على المنع من العمل بخبر الواحد حتى ان  
احال التعبد به ونسب العائد انما ذلك الى الشبهة نظر لمن الظاهر المنع عن العمل بالحق  
وان اجماع منهم واما الشيء فلما لاحظ المحدثين من الشيعة في الاختصار والامتناع انهم  
ما كانوا يقتصرون على الاختيار الفطحي بل يفتون باخبار الاحاد ويصطرون في كتابهم  
ويجشون عن الصحيح والصحيح ان كل واحد من الشيعة يمكنه تفصيل الحق من  
الحديث في كل عصر ومصر بالتبعية الى كل واحد من الشيعة يمكنه تفصيل الحق من  
وان اجماع منهم فقلنا **الشافعي** اذا قال بعض المجتهدين قولاً وشاء بين الدافين  
من غير انكار له وليس باجماع ولا حجة لا لا يطلع هو العلم بالرفق والتسكت وعدم التمسك  
انهم ان اختلف وكيف يتكروا وقد افق ما ادى اليه اجماعا وهو تكليف وتكليف  
سما لو كان مذهبا لكانت في الصحيح مضافا الى احتمال التوقف او التمسك بالنظر  
في هذه او خوف الفتنة بالانكار والظاهر الخلاق خلافا لبعض اهل الخلاف كالجناح في  
المشاققة لوجه واحد ثم ان نكره ذلك في قايح متعددة مما على السبيل عايناه بالانكر



منهم بحيث يثبت برهانهم المعتاد القطعي فلا بأس **الثالث** حتى لو كان الحكم على  
 الكاشف بعنوان القطع من راي المصنف بعدم الخلاف لا يثبت الحكم بل لا يرقى  
 الى احتمال الذي قد يفتقر الى التفسير او عدم وقوف مدعيه على الخلاف ولم اترع من الا  
 نقاش وان اشعر بما يلاحظه في رايهم في ردوا واولى من اني عدم اسلام الامام عدم  
 الخلاف بل لا يحددهم ولا يدعو الى الاتفاق الا ان يكون الثاني الحكم بحيث علم دخول الحكم  
 فيه اجمالا والا فارق في لا يثبت الحكم المصنف على الا على احد طرفي الشك المقتضى المرفعل  
 جميع ذلك من ان قيل المصلحة وهي باقنا صاحب الشهادة لا كثرية القديمة او المديونة وان  
 عن الرضا بحيث افادة المصلحة لظهور الحكم في الحقيقة عند المصنف في لف في باجملته  
 صلاوة المصلحة وغيرها والتشديد في كرمي معللا بقوة الظن في حاشية الشهادة ومنع عدم العلم من  
 فقام على الفتوى بغير علم عدم اسلام عدم الظن بل دليل عدمه وهذا هو المختار لنا  
 على ما بين من اسالة جرحه كالمشهور وما يقال من اسلام حجة الشهادة ههنا لا ان المسألة  
 عدم حجة وان رتب مشكوكا اصل لا مدفع بان البرهان الا في حجة المصلحة انما يدل  
 على حجة في الاحكام الفرعية مثل ان المما القليل يفعل ملاحقات القاسم ولا يثبت  
 حصول الحق بان حكم الله اذا افي المشهور من العلم الجرح الملتزمين المتابعين  
 المتكفيين وديعهم متابعين لا عند الاقتصار في فتاوىهم على موارد وخصوص الاقتصار من غير  
 غيرا عنها بجوارح القاسم والاعتبار ان الظن بالمرء حتى قيل ان الاحكام كالمشكوك  
 بما يحد ونرى في شريع الصدوق وعندنا من الضوابط ما راد ان يرد لا فضا في اله  
 القضا على ايراد ما من ١٠ الرعايات والتجديد لا يرب في حصول المصلحة بالحكم الفرعي بعد  
 قوت مشهور القاطنة فيكون حجة لانه البرهان ولا يلزم عدم حجة هي الشهادة ويثبت  
 اخرى هنا سكتان احدهما الحكم الفرعي مثل ان المما القليل يفتن في الملاحقات لا ثام لا ثام  
 الشهادة حجة اتم ونحن نقول بحجة الشهادة في الفتوى الفرعية لا في الثاني لانه مقتضى اسالة اصولية بالبرهان

في غايها

في غايها مفتوح وشهرة عدم حجة لان وجهه لا المصلحة لعدم حجة بما لا دليل على حجة هذا المصلحة  
 في هذا المقام الاشارة الى ان الفاعل في ان القطع الفاعل حكم الله في الفتوى من فتوى مشهور  
 اخرى غالبا من الفاعل الفاعل من قول المصنف جواز العمل بالمصنف وهذا مقتضى الاثر في حجة  
 اشبه بين اصحابك ومع الشاذ التذلل فان الجمع على ما لا يوجب حجة في حجة الحكم والاعمال بغير  
 ايراد الشهادة او الاتم من لفظة الجمع على الا لفتا في لا يثبت الا في شيعي والقرن بالان  
 الشهادة وحجة العمل المصنوعة واذا اوردت مورد الشهادة الرعايات فان العبرة بعدم المصنف  
 لا خصوص العمل كما عرفت في محله وبالمجمل لا يرب في مقتضى الاشكال المصنوع في حاشية في الفرار  
 عند الاصدار ليس مشكوكا حيث اترع مع زها في الاصول الى اصالة جرحه لان في الشهادة  
 في المسألة الفرعية المصنوعة في حجة على ما كان معدومها في ولو وصفت في اراء من الاشكال المصنوع  
 الثاني ان مراد المشهور القائلين بعدم حجة الشهادة ليس بها رعايات واما ما سها رعاياتهم ايضا  
 فهو من حجة كما هو مقتضى البرهان على اصالة حجة كالمقتضى وسلك من معارضة الشهادة لا  
 صولها بعد الحجة بل في ان حجة الضعاف المصنوعة بالشهادة اجماعا وان اشكل فيها ايضا  
 صاحبها ولا يثبت رعايات كل واحد من الشهادة والزواجر الضعيفة ليست بحجة وكذا  
 يحصل الحجة من اجماعها وضعفها من وجود شتى ويخوف في الضعف جوابا للمسألة المصنوعة  
 من دليل كرمي على حجة الشهادة احدها ان الهداية اشياء من مصنفها الاشارة بغير ما بين في  
 دليل وليس الخطا بما هو على الفتوى وثالثها ان الشهادة التي تحصل بها قوة الفتوى هي  
 مثل زمان الفتوى والواضحة بعد قال واكثر ما يبرهن مشهور في كلام الاصحاب حجة بعد من  
 الشيخ كما عرفت والذي في كتاب الرعايات الذي الفتوى في راي الحديث من باب الترجمة وهو  
 اكثر الضعفاء الذين نشأ بعدهم في الشيخ كما لا يخفى في الفتوى فليدرك في اكثره اعتقاد  
 فيه وحسن نظمه به فلنا حمار المنكر من وحدوا احكاما مشهورة قد قبل بها الشيخ ومما  
 في حاشية الشهادة وادعى ان مرجعها الى الشيخ وانه الشهادة حصلت باعتبار ان فتاوى عن الحق

هذا هو مقتضى البرهان على اصالة حجة كالمقتضى وسلك من معارضة الشهادة لا  
 صولها بعد الحجة بل في ان حجة الضعاف المصنوعة بالشهادة اجماعا وان اشكل فيها ايضا  
 صاحبها ولا يثبت رعايات كل واحد من الشهادة والزواجر الضعيفة ليست بحجة وكذا  
 يحصل الحجة من اجماعها وضعفها من وجود شتى ويخوف في الضعف جوابا للمسألة المصنوعة  
 من دليل كرمي على حجة الشهادة احدها ان الهداية اشياء من مصنفها الاشارة بغير ما بين في  
 دليل وليس الخطا بما هو على الفتوى وثالثها ان الشهادة التي تحصل بها قوة الفتوى هي  
 مثل زمان الفتوى والواضحة بعد قال واكثر ما يبرهن مشهور في كلام الاصحاب حجة بعد من  
 الشيخ كما عرفت والذي في كتاب الرعايات الذي الفتوى في راي الحديث من باب الترجمة وهو  
 اكثر الضعفاء الذين نشأ بعدهم في الشيخ كما لا يخفى في الفتوى فليدرك في اكثره اعتقاد  
 فيه وحسن نظمه به فلنا حمار المنكر من وحدوا احكاما مشهورة قد قبل بها الشيخ ومما  
 في حاشية الشهادة وادعى ان مرجعها الى الشيخ وانه الشهادة حصلت باعتبار ان فتاوى عن الحق

قال لم يبق الا ما عرفت مفت على التحقيق الحكم حال انتهى وفي الاصل ان احوال الخلاف في علمهم  
 انما ياتي في طائفة محدودة لا في طائفة لما استرا اليهم من ان المشهور مع فقهاء فقام  
 وتجرهم واختلفوا في فهم وعدم موافقة بعضهم بعضا وكثير من الادلة الاجمالية  
 ان بعضهم رتبوا خلاف نفسه وواقع عدية او اوافقوا مسئلة من غير دليل استشهد  
 وقبح الخلاف في علمهم وفي الثاني منع متابعين من اخرين الشيخ لا وقد عدها عنهم اياه  
 عليه كبر من المسائل مع ان كبر من قلوب حتى في كتاب واحد مختار في فتوى المصلحة  
 وكيف يحصل مع ذلك الشهادة بل عدها وتقليد ولو سلمنا قاضي بل دليل وعدا لهم منع من  
 التقليد بعد نظريتهم جرح تقليد الجهاد لآخر فان اراد تقليد من اخر للشيخ فواضحة هل  
 هذا لا ينسب اليهم المصنفين هذا ليس تقليد او جرح في جرحه في القدماء انهم مع اتهم  
 بقوة الظن المصنف من الشهادة منهم مع التراجع في الشهادة المصنوعة بوجه الشهادة المشايخ  
 مرة تكونهم اولى نظرا واكثرنا ما ورتقا حاكمه الى من هو اخص منه واخرى الشهادة  
 لهم بزمان الامانة وكثرة الادات والفراس الطائفة والمؤيد وادان اكثر هذا المصنف  
 ذلك باحسان في المصنفات ولا يخطئ الفران وان كان الاصل في الشهادة من الجرح لا في  
 المصلحة وادان ما عرفت ان لم ينجح احد الجانبين فهو فقه **الرابع** احتساب اهل العصر  
 القولين على وجوب حصول العلم بان مجموعهم حتى المصنف في على احد القولين فقط فله  
 رب في منع احكام القول الثالث في عندنا لا استلزامه التزم من قول المصنف ما بينهما خلا  
 فمن على القولين بمعنى عدم ظهور القول الثالث او ظهور عدمه او الوفاق على القولين فلا  
 يجوز في ايضا احكام الثالث على طريق التمسك من لزوم اللطف الزعم من المصنف من كذا  
 الا اتفاق على الخطا يجوز عند من لا يرب حجة ذلك وكذا على المختار من ان حجة في الثاني  
 ما لا يوصف المصلحة فاخرقت في خلاصها وجب البناء وان كان قولنا ثانيا وللعلماء في  
 اتفاق اهل العصر على قولنا لا ينجح اوزونما في احكام الثالث القول الاكثر من منعوا

لوجه الجرح

لحق الامام ولا يحدون جودوا لمد لا المصنف في على كون المسألة الاجمالية وجميع كالحاجبي  
 فصوله بان الثالث ان رفع شيئا متفقا عليه فانه كان بطلان الفتوى الجارية المبركة في  
 لها عنها قبل العمل مع اليه وقيل بوجه ما عر ارض القضاة ان فتاوى فيها حكم  
 وثالثا فتاوى بوجه ما عر ارض القضاة ان فتاوى فيها حكم  
 الذبح والمصوب الجرح انما قبل بغيرها كذا في موضع من منها والفرق وهو  
 الضعيف بعض دون بعض ثالث لم رفع المصنف عليه بل وافي في كل صورة مذهبنا ورو  
 بافتاوى القولين على عدم التفصيل في العيوب واجاب العاصدي بمنع اتفاقهم على عدم  
 قال لان عدم القول بالتفصيل ليس قولا بعدم التفصيل وانما يمنع القول بما قالوا  
 بنسب لا بما لم يقولوا بل بكونه ولو ان منع لاصح القول في كل واحد جرحا اذ لم يقولوا فيها  
 بحكم آخر وهذا كما ترى مناق لما فرض في العنوان وهو اتفاق اهل العصر على قولنا لا  
 يجازونها ان اتفاقهم على عدم الجواز وحصر فتاوى في القولين ياتي التفصيل جدا  
 فكيف يعارض المفروض بالفرق المصنوع لا ينافيها قول الامامة فلا يرب في ان الاصحاب  
 الكل في مسألة الضعيف بالعبوب يستلزم بطلان السلب الجرح الذي هو مقتضى حاشية  
 الفرقة وكذا السلب الكل يستلزم بطلان الموجبة الجرح التي يقتضي سلب الفرقة  
 وفد شك بان كذا القول بالفتنة الكلية من باب الاتزام اليه بالمعنى الام كما  
 دلالة اكثر الباحثين عن الحق من الضد الخاص وبطلان احد جزئي المركب انما يستلزم  
 بطلان المركب من حيث مركب لا من حيث اجزاها اجماعا ان لا يربك هنا حقيقة  
 الجزئيات كما انها مسئلة براسا انفق للقول بما عدا لا يشترط اجتناب كل منهما  
 اكثر وكثيره الذي كذا في احد من القولين لا على بطلان احد من الجزئيتين فلا يثبت  
 اجماع الفريقين على بطلان كل واحد منهما ويمكن الدت بان المنفاد من نحو لا يجمع  
 على المنفاد ان يجمع على الخطا ياتي وجوب انما لا يجمع على ورود الفتوى على من لا يجمع على

وان راد القاطنة في القولين للبرهان



لحق جمع اذله وفي سلك الضعيف انفق الفرقان على خالف الحكم في كل الاخر انما سلبا او ايجابا  
وهذا لا يقدح في ان جميع ما يرجع الى الاصل الا انه يلزم كلامهم في ما وجدنا فاحلوا الحكم  
في اذله المعتبر على خلاف ذلك فالحال عليه ولو لم يعرض الله لان جميع عدم الغيرة في العمل  
ثم بعد العلم بان جميع هذا المعنى على قولين فاحلوا الثالث خرف الحكم المركب وانما سلب  
فذلك لا يوجب مركبا لا مركب من جهة وفان هو لا يفتقر على بقى القول الثالث ومن جهة  
وهو لا يفتقر في حكم موضوع المسئلة على القولين والنتب بين وبين عدم القول بالفضل  
يشبه المردم من وجهاته الاجتهاد ما اذا كان موضوع القولين امر كل ذي وافرطه  
اختلاف في نجاسة الظاهر فلا فاق القياس على قولين من قال بالحقاسة غلبت على  
فان في اذله القياس فلا في اذله المبدأ بين ما في الاولين وغيرهما كان خلافا في ذلك  
المسئل يوجب التبر على القولين ثم مطروحة فالقضية في ذلك المبدأ والمبدأ في ذلك  
القاسم والمبدأ في الثالث خرف للاجتماع المركب وقول بالفضل وكذا القياس في العيون  
التي كان بعضها كاحترامه مادة الاختلاف من جانب اجتماع المركب بالمكان الموضوع واحدا  
فانه على قولين فاحلوا القول الثالث لهذا الموضوع الواحد خرف الحكم المركب مثلا في  
الاجتماع في الجهر والسر في نظر الحقيقة مخر في اختياره وحرمة القولين بوجوب احدا في القول  
انما سلب في القولين بوجوب احدا في الباك المعتبر بعد وجوبها كاحترامه مادة الاختلاف في  
جانب عدم القول بالفضل ما اذا لم يفضل لاحد بين سلبين وذلك اذا لم يكن بين سلبين  
المسئلين جامع كالماء والنجاسة والتبر في القولين الاولين يكون موضوعا عاما  
مبينا بين مثله ان من قال بان المسلم لا فضل بالذبح قال بانما يصح جميع القياس  
قال بانما يفضل بالذبح قال بانما يصح جميع القول بالفضل وعدم الخيرة قبل بالفضل بينه والى  
بما يصح في القبر فلا يصح في المبدأ عندنا واضح فذلك **الخامس** اذا اختلف  
الامر على قولين فان رجح احدهما بديل لضعف او ظن ولا يكمل له ان يكون معناه ليدل او

شادبا

شادبا في نظر المجهول من غير رجوع من الحالة التي الى مقتضى الاصل ان لم يوجع  
المنطق عليه والافلاخية والاصحاب كما في العدة على قولين احدهما اسقاط القولين  
والثالث مقتضى العقل من خطا او باطل على خلاف مذهبهم وانما في القبر  
وانه جرى مجرى خبرين متغايرين لا يرجع لاحدهما ورد الشيخ الاول بانما يرجع  
قول المعصية ثم تم اختيار الثاني والتحقيق انرا اذا علم الاجماع على القولين فالقولان  
على دفع الاصل الا في وثبوت جبر النكاح ان كان القولان كلاهما خلافا في الاصل  
الاولى وثبوت جبر النكاح ان كان القولان كلاهما خلافا في الاصل فان امكن الرجوع  
بينهما وجب فضيلة للبرائة البينة عن الاستعمال البينة والاكمل لوجوب والمرد  
فلا مرجع في الوقت اجتهاد والتحقيق في مقام الاقل العمل ولعل مراد الشيخ ايضا  
هذا القسم من القبر اى القضاة في كل عوط حكاية الحق منه من قول الشيخ في  
العمل بانما سلبنا اذا القبر في العمل هو القضاة لا يابزه الاجتهاد ولا وجهه  
الحقق لربما من تضعيف الشيخ به الاول ان ليس هذا الاثبات خارجا عن  
المعصية بل هو من الجهر عن الاجتهاد وجعل الحكم عنه في حضوره وليس في  
المسئلة اسم لكن الله على هو بيان ان الشيخ صرح في موضع آخر بما مضى به ان  
الامر اذا اختلف على قولين بديل الحكم بالخير بينهما ان كان الحق مع احدهما بديل  
واما ان يظهر بوجه من الظل ويثبت في ظهوره بوجه فكيف عن ثبوت القبر  
كما ترى منوط قاعدة الاصل التي رجحها ومادة القبر الاجتهاد وما كشف في  
استدلاله ان كان قول في المسئلة لا يثبت بعد صحة الاثبات عند الاختلاف حللا بان ذلك  
يدل على خلاف القول الآخر وقد قلنا انهم يحرمون **السادس** قال الحق اذا اختلف  
الامانة على القولين **الخامس** في الاجماع بعد ذلك على القولين قال الشيخ ان قلنا  
والقبر لم يصح انما فهم بعد الخلاف ان ذلك يدل على ان القول الآخر يثبت وقد قلنا انهم

وقال ان يقول لا يجوز ان يكون القبر مشروطا بعدم الاتفاق فيما بعد على هذا الاحتمال  
يقع الاجماع عند الاختلاف انما قول وانما خبره ان الاتفاق على احد القولين بياض  
ان القبر قبلها حتى لا ينافى بينه وبين ذلك لان الاتفاق ح كصبر كما شاع عن جعفر  
هذا القول وظن القول الاخرى وانما الشيخ في هذا كما انما اقرى شاهد على رايه من  
الخير الاجتهادى الثابت بقاعدة الاصل ولا ينافى بين القبر القضاة حتى في الاتفاق  
على احد القولين بعد الاتفاق خلافا في القبر انما يكون في العمل بجهل قول الامام  
وبعد اعتقاد الاجماع متعين قول الامام وفيه بطلان القول الآخر ولا ينافى بين عدم  
ظهور الظل وجواز العمل به في وقت ظهور البطل وعدم جواز العمل به في وقت آخر هذا مع  
ان يمكن بنا على القبر الاجتهادى ايضا القول بالبحر قبل ظهور وقت الحاجة والعمل  
ان يرجح في لا يثبت بانما المقام ثم ان ما قاله الحق من جواز كون القبر مشروطا بعدم  
الاتفاق في القبر القضاة حتى ما القبر الاجتهادى فلا يجوزنا شرطه بعدم حصول  
الاتفاق بعد الاختلاف على احد القولين لا يثبت ولا استمرارا اذ لو لم يرد مع الامم  
الخطا على الامام مع عدم رجوعه كما شاع عن كون الحكمين ثابتين عند الله عدم كونهما  
من الخطا وحسب ثبوت الحكمين بحكم القاطع فلا يجوز العقل مع ذلك انما فهم بعد  
على احد القولين ان يلزم على ذلك كون احد الحكمين بحكم القاطع فلا يجوز العقل مع  
ذلك انما فهم بعد ذلك على احد القولين ان يلزم على ذلك كون احد الحكمين خطا  
الواقع وفقد العقل من جهة عدم رجوع الامام وادعاهم على معصية انما  
حكم ان الهان ثابان في فرض امر غير ابرهه غامضة فاعده الاصل بهذا الوجه بنا على  
عدم لزوم رجوعهم مع كونهم باقون من المتصدين انفسهم ثم انما يجوز لنا كل القبر  
بين عندنا لا يثبت رجوع المعصية ثم قوله ان يمكن ذلك اذا كان القولان متضادين  
احدهما من باب الحقيقة لكن لا خلاف في الاصل الاجتهادى لا يثبت **السابع**

الافز

الافز بجهل الاجماع المتغول هذا القول بجهل الاجماع فان الاجماع مقتضى رجوعه من الشبهة  
والخالف والمعاد وبقية في الجاهل والابدية وشا رجحوا الجواز عارضا الى الشبهة بين امر  
بين خلافنا ورجحنا فلا يثبت خبره كما علمنا في الجمع مع الحق لثبات من قال بجمع الامر  
والامانة على قولين من الاجماع فان القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
بان مرادنا كذا وهو عادل ثقة اخبر بذلك ولا وجه للوقوف فيه بعد البينة المبررة وان  
ثبت ذلك قوله بجمع العلم بان ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
الكامنة من اعتقاده او بديل على قول الامام واعتقاده حقوق الحق لاجتهاد عن اعتقاده  
المعصية اجتهادنا شاع عن علم واتقان فتبيننا وخبرنا في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
في القاتن من القولين اذا اجماع كل قوم يكشف عن راي ربيهم في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
اصل من اصول الدين فلا يثبت خبر الواحد وفيه انما لا يثبت في الاجماع ليس من اصول الدين  
بالحق العرفي حتى يثبت على لزوم العلم فان كان المأونة اصل من اصول الدين في القاطع  
من القواعد الاصلية التي تنص على الاجماع فان اراد من قوله لا يثبت خبر الواحد عدم  
خبره الواحد في ذلك لا يثبت خبره الواحد بل ثبت خبره بماد على خبره الواحد  
وان اراد عدم ثبوته عند السامع بخبر الواحد يعني عدم خلق الاجماع للسامع بخبر الواحد  
فواجب ثم لا لا يثبت بركت وعلى هذا اجماع عطف الدان كان بوجوب العقل وهو  
عن البحث وان اراد عدم ثبوته عند مدعيه فلا يثبت خبره الواحد في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
الانسان كما ان الله لا يضل عن الحق وان عارضه خيرا او لئلا وقد ابطوا على جواز  
القار من القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
من الظن ان لا يثبت خبره الواحد في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
من الظن ان لا يثبت خبره الواحد في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين في ذلك القولين  
رجحنا وان خالف القاطع في عدم خبره من البعد وان خالف نحو الصدوق







تأنيدي من غير ان يفرق الطائفتين بعد القول بحجة الاجماع المنقولة في حجة الاجماع التي قد خرج  
 القاطن من عندنا بانها دجاجة الاجماع وبوجه فاسد وهو قاعدة اللطف وزعم الزعم على  
 ما تم ومع ضار الطائفة كيف يعتمد على اجماع المنقولة والجواب اما لا فانه لا يظن من  
 الشيخ انصارا وطريقا على قبول الامام في ذلك بل الله منه خلافة فالق الله قد لا يظن فينا  
 قول الامام في كثير من الاوقات فنتائج الاجماع فيعلم باجماعهم ان قول المعصية قد داخل  
 فيه قوله يعلم باجماعهم ان طائفة العلم الواحد قد دخل قول الامام في قولهم لا من باج  
 ولا من هو اختيار الزعم او قاعدة اللطف بوجاهة انهم انفعوا على القول به وهذا انهم  
 من غير موضع من العدة ان اجماعهم هو الاتفاق الكاشف عن قول المعصية بان يحصل  
 من جمل الاتفاق كما قاله الاصحاب بل الاجماع الحقيقي عنده انتهى لاجماع المصطلح وان كان  
 الوفا في النص ونظيره ايضا عند قاعدة الزعم والالتصاف غايه ما قد من كان  
 حجة الاتفاق لعدم الخلاف ولا ولا في غير ذلك من الامثلة في لفظ الاجماع  
 الا نظر في اختلاف تفسيره كتابا بخلاف في حق بعض الاجماع بتسليم الاجماع وفي آخره  
 الخلاف فلو كان مراد من الاجماع هو الوفا في الحقيقة عدم الخلاف والامام لمصرح في الكتاب لا  
 جماع فانه اهل وما كان وجه الخلاف في الحقيقة وانما ثانيا فان هذا الظاهر المستقيم الذي  
 اوردوا المتكبرين لعلم الرجال النافذ للأصحاب اليه بانه كيف عرف عدالة الراوي  
 مع وجه الاختلاف في معنى العدالة وعدم المعرفة بحال المتكبر واعتقاده في العدالة فما  
 نقول فيه يقول بهنا والمجمل في كلامهم في كثير من جهته من عدم فاما اختلاف  
 اصطلاح في الاجماع لوجب علينا ان نعرف بين الاجماع التي ذكرها في كتابنا ما نلاحظ عند  
 او عند الكل وحيث يعرف فانه ان الاجماع على الحقيقة المعروفة والامام في نوع تدليس  
 فانه من امثاله ويؤيد ذلك اجيب عن التصديق القدر ان طائفة العلم الذين انشد  
 في كثير من الشك من بعدهم واعتقادهم عليه فلا بد ان يكون مرادهم من قولهم فلا عدل

العدالة

العدالة المنقولة عند الكل ولما اراد العدلة المعينة عنده لكان عليه ان يقول عدل عند  
 او عند عندي حد من النذير من هذا من ان وفا في الكل بل علم الخلاف فلما نزل من  
 العلم الحق رأى المعصية وقوله ثم من غير حاجة الى اننا بقاعدة اللطف وانما ثانيا  
 تسليم ذلك يكون اجماعهم في عدم الخلاف وهو ايضا محقق في حجة بنا على صلاته  
 المعصية ولما ذكرنا انهم قد اجمعوا من السابقين بحجة الاجماع المنقولة بين اجماعات الشيخ وغيره عند  
**المطلب** في الكتاب وفيه يقول **الحجة** لا خلاف بين العلماء في العلم بمكان **الحجة**  
 ايضا وطائفة العلم الاحكام الشرعية حتى صحت كتابا في الابان المتخلفة بالاحكام الشرعية وفي  
 انهم كما ذكره انهم ان الاجماع جميع منهم الى المتع كالاتي ان كل منشا به بالنسبة اليها فاجمع  
 من غير حق مثل فل هو الله احد لا ينسب لغيره العصور وقيل في ذلك ان جميع مع  
 ان الفصل عن بعض آخر منهم جواز ذلك حتى في ثابلا شكلا في رجل صمها في رشتها فانه  
 والقول كما ترى بين افراد وقرعة والحق هو العمل بمكان ايضا وطائفة اذ الضرر في  
 فيه بيان الله بعد بحث رسول الله الكتاب ببيان قومه مستعلا على امره ورافي ووجد  
 ووجد وقصص الاذنين التي فيها العبرة لا في فهم قومه وبه يرون عن المعاصي بما يرون بما  
 فيه من الامر ويعتبرون بما فيها من حكماء الامم السابقة والحالين المشاهدة ايضا  
 فهو مراده من دون بيان من البقي في كثير منضا وما كان القرآن بينهم من باب  
 المعصية والحق كيف هو من الجزاء العظمى واجل جوه اعجاز ضاحية وبلاغة وهي  
 موافقة الكلام الفصيح لطيف المقام وهذا يؤيد على معرفة معانيه في الابان كثيرة  
 لا يشتر على كونه مبشرا ومسندا او معظما ولا فائدة ذكره والا فمزيد به والاعتقاد  
 به يكون ببيان عريف سبلت خالص الجمع والاختلاف في الامثلة لا في ظهورها عسيرة  
 الاكثر ارشادا للاثبات كما في صحيحه في وفي المسح بعض اذ اس وعدا في شعب المعصية في  
 القصة عن طائفة العبد فان لم يكن له طلاق ولا كتاب لا ينسب قول الله فم عينا كما

لا يقدر على شيء وفيه من المولى ال سلام فثبت في حضور الجبهة عرف هذا واشاهد من كتاب  
 قال له ما جعل عليكم في الدين من حرج امسحوا برؤوسكم وارجلهم من النجس  
 عن سائمتهم ولا ينسب ثم قال كنت عندا سعيدا فقلت حين حضر الوفاة فاجي عليه فقلت  
 فاق قال اعطوا المسكين من ثمنه سبعين دينار واعطوا اكلان كذا وكذا وقلنا  
 كذا وكذا فقلت اضبط رجلا من عليك بالشفقة فقال ويحك ما تقر بين كتابا علمك  
 بل قال اما سمعت قول الله تعالى الذين يصلون امر الله بان يرسل ويجازون سو الحجة  
 والاختيار الوارد في شارب لم يروا على الزنا والافان في الصورة التي فيها الزنا  
 والاربا بعدد الامثلة لا غير ذلك من الاخبار وهذا ايضا احصا بالنسبة الى الامثلة حيث  
 لوزن مطالبهم بالابان وسيرة العفا والمحدثين الهذينة والمناصرة حيث صدر في  
 كثير من مطالبهم بالابان كصاحب عالم الاسلام وجامع الاخبار وقد اسلام حيث  
 بجملة من الابان على وجوب التقصير في الدين وادور جملة من الاخبار الدالة على وجوب  
 العمل بطواير القرآن والصدق ايضا في باب المياه والعتق والمعامرة والليل تنك  
 بالابان من غير ايراد في حقها الى غير ذلك مما لا يخفى على المشتبه وقال صاحب الفوائد  
 الغريبة ان المتنحج عليهم بالاهل الشافعين وكذا اصحاب الامم هو الاستدلال بغير  
 القرآن ثم قال ولهذا اجعل مع من علمنا جاز العمل بالظاهر من جملة الضرورات في  
 ايضا لا خلاف في جواز العمل وصح الاستدلال بما يكون مضاعفة مضيق والمشر بل طريقة جماع  
 السلف والمحقق الاشارة التي استفاضت عنده هو جواز العمل بالاهل ايضا وصح الاستدلال  
 به او قد ومن ادعى ان حجة طاهر القرآن من ضروريات الدين القلاء صلا القليل والآخر  
 الفرو بين وبين المتنحج بعد حقيقة ومستند الشاة المانع والمحرمان والكثير عن القصة  
 في حجة حجة قبول قوله وعدم كذب به في لغة النذير فيقول لا حجة عند مدعيه على  
 فلا للسامع بل للسامع ايضا كما في ثبوتها بمعنى ان يحصل للسامع من طائفة الاجماع

القول



قضى الحق المحسن الاصلاح بحكمه على جميع الرعايا دون ظاهره انما هو اذ عاين  
وغيره لا يقتضي جهة الاحاد التي في ايدينا من غير انما هو اذ عاين منه هو احبنا  
والجانب من اصحاب الجوارح والاعمال والافعال من الهبة المتفكره فالتالي في زمان  
المحصولين وما يقرب منه في بعضهم كما يقولون بغير الواحد بالقرن الذي عندنا  
وب في تفاوت قال انما بين في القاية بسبب طلبة الاسباب وامكان حصول القرآن  
لاصدق ولقد اختلفت من جهة النقل والمقطع وسائر الصفات كما في بعض  
المتخلفين والتفطير والزيادة والتقدم والاختلاف المتخلف الى غير ذلك وكان من  
جهة تفاير الاعداد في زمانها وتفاوت العرب في فهم اللفظ والتشبيه الى احوال  
الأمم لم يكن نحو هذه الاختلافات ولذا كان في غاية الغلظة فكيف يحسن حالنا حالهم  
والقطع به لو حصل فانما بالنسبة اليهم البتة ما عرفت من الفرق الذين بينهم  
وبيننا فما نقول في غالب الاحوال في زماننا نقول في بعض الاجمال المنقول وان كان  
المذكور في جهة هذه الاحاد التي في ايدينا الهمة الا في الدال على جهة الحق فلا يجد  
المنقول ايضا في جهة ومنها ان الاختلافات التي ادعوا فيها في كثير من الخلف من الفقهاء  
المؤمنين فظن انهم ليس باجماع وفيما لم يجد لهم انفسا كذلك وفيما خلاصه من اجماع الخاصة وان  
وما ذكره في بعض اجماعهم وهو انما في الكلام من حيث هو اجماعهم بعد ما عرفت من كون  
المساجد حصول العلم يقول المتصوفة او دورا من الفاضل جمع ولو بمعية الفريز ولو على اليد  
اجماعهم من هذا العلم في اقل ايامهم القرآن من خوطب اخبار الدلالة على بعض علم القرآن  
في الامم والمادة عن تفسيره في الاصل في الحاضر في مجلس الوحي من خوطب وفي  
الثناء ان المراد من علم القرآن حتى يشاهدوا في محله من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
ولا تلافوا لظلال الله يقولون ان المراد من الاشارة الى المؤمنين من جهة ظاهره الى التفسير  
كما ذكره المحقق الطوسي استغناء عن اللفظ المشكل او كلف الغلط والاعطاء اشكال في

فقر

تقريب الزمان والطريق اليه كثيرا ما يفتقر الى افعال القرآن وبيننا معاير من دون نص فيه  
مع انما في جميع البيان وانما في التفسير من عن النبي الامم القائلين مقامه انفسه  
القرآن لا يجر الا بالانصاف والصدق الصريح قال روى العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
القرآن براه فاسا بالحق فقد اخطا فان قال المتأخر لعل الامم حال زولها مقربة  
القرآن فالتالي مشكوك في القرآن والاخبار ولا زلاها سافها وان الاشكال من جهة  
الحجة يرجع الى الاصل المتقدم المتفق لعدم جواز العمل بالعام بل يظهر انما لا يملكه  
الفحص عن المخصص والمعارض باستيعاب المانع التسمية الى المشايخ ايضا لما اشترط  
من الاخبار المعارضة بآراء كالأخبار بالهجرة يعقب ما خلاصه القرآن من رواياتهم على  
الاجتهاد ولو كان زخرفا واخذ ما وافقه وما رآه شاهد من القرآن ورواية الثقلين مستغنية  
بل فرقة من التوازين القرآنيين وان اختلفت عباراتها باختلاف الروايات وقد جعل فيها  
بعضهم كالنكاح بجمعة وحلقة وعدم اقرارها بالاجماع او اقام او حكا لعدم حكمهم  
بما لا يملك القرآن وحل عدم الاقرار على لزوم الرجوع في معانيه الى العروة تكلف الضرورة  
بل الله استقلال كل منهما في الرجوع اليه وكذا ان لو احسب كتاب الله وقال ثم فانما  
زعمتم في غير ذلك الى الله والقرآن وحلقة السيرة الزهراء معرفة حرة في الاصلاح  
والشأن وكشف الغم والطواف والعلل وغيرها من كتب الخاصة والعامه مثل كتاب  
ابن ابي الحديد والجهري في السيرة وفيها ما استعملوا من فذل ما في في فاذ في كتاب  
ان ثبت انك ولا اذن اني قد جئت فرا اضلي عنكم كتاب الله ومنذ فاذ في كتابه  
لك ان يقول ووث سلمان داود وقال ثم رتب رب في من ذلك وتبارك في ورت من  
الاجتهاد وقال ثم واذ في الاحكام بعضهم اولى ببعض وقال ثم بوضيكم امس في ولا  
لذلك من جهة الاشارة الى ان قال فقال لها البركة في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
عن معاشرة النبي لا تروث ذهب ولا فضة ولا دار ولا علفا ولا ما تروث الكلبة المعشرة

الى اقيام

الى ان قال قال السجستان الله ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كتاب الله صادقا ولا احكامه  
بل كان يسمع ان بعض سورة الاخر المتخلف وفيما وجه من المذكور على طالعها وحلها  
ونظم الاصلاح فيها عن من لا يخطئ سندها مع انها مخرجة بطرف عديده سدا غايته  
وعاجزة وقال مولانا في بعض البلاغ فانظر فيها المتأخر في ذلك على الجمل القرآن من صفته  
فانتم به واستغنى بوجه هداية وفيها ايضا انفسوا ببيان الله وانظروا بما عاينوا  
واقبلوا بغيره الله الى ان قال واولوا ان هذا القرآن هو التامع الذي لا ينقص والحق  
الذي لا يمتلئ والحدث الذي لا يكدى الى ان قال فكونوا من حريته وشاعروا سند  
على بكم واستنصروا على بفسهم وفيها ايضا فانقر ان امرنا بمر وصا من اهل حجة الله  
على خلقه وفي الموضع من معان الاخبار ونفسها في بعض القوم عن القرآن والقرآن  
اجما شئنا ام شئ واحد فقال القرآن حمل الكتاب القرآن المحكم الواجب العمل في  
جامع الاحكام فقال الحسين بن علي كتاب الله تعالى على اربعة اشياء العبادات والاعمال  
والطاعات والمخاطبات فالعبادة للعوام والاعمال للفراس والاطاعات للآل والمخاطبات  
للائمة والفراس في الدرة الباهرة عن القوم وفي ما الى الشيخ باساده عن النبي  
قال فليقر القرآن وفليقر غير القرآن وحده فان القرآن نزل على حجة  
حلال وحرام وحكم ومثابة وامثال ذلك فاعلموا بالحلل والردع والحرام واعلموا بالحكم  
ودعوا الى التمسك به واعتبروا بالامثال وبالجملة من يطلع كتاب الله ولا يحسنه  
الاخبار وسيرة المحسنين والاعمال لتابعين بل كل من امن بتمام النبيين لا يجرى له رية  
ولا شبهة في لزوم العمل بحكم الكتاب ايضا وقا هو في بعض خبره بعض اخباره  
نبا لا ينجي في القيان حيث قال ان ما في القرآن على ارضه اشياء احدها ما اخصل الله  
بالعلم به فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه وانما ما يكون ظاهره مطابفا لمعنا ذلك من عرف  
اللفظ التي لم يطب ليعرف معناه ثم مثل قوله ولا تشبهوا النصارى حرم الله الالهة ونالها

ما هو

ما هو محل ما يفتقر ظاهره من المادى مفضلا عن افعال الصلوة ثم ذكر حمل من الايات التي هي من  
الشكل ومالك ان لا يكون استخراجه لا يبيد من النبي صلى الله عليه وسلم وانما ما كان المتخلف من كتب  
صحيحة فانما لا يمكن ان يكون كل واحد منها سرا فانما لا يفتقر الى حمل من قوله تعالى ان  
عزاد الله بعض ما جعله الله بالقرآن اجابا فيها حيث قال ان الله عز وجل جسد  
وحده وافرقة خاتمة وعليه بما جسد المدلول من نصيبه كانه قسم كلامه قسما منه بغيره  
صير بغيره العالم والحال هذا المعبر ثم ان جميع ما ذكره المشايخ من المخاطبات وما القا  
بهم كابل فانما قد تكلفهم استنباط اقسام المشايخ وبعد حصول الحق لهم بان حكم  
الله في حق المشايخ ما لا يقع احوال فاعلموا ان يكون هذه المقام لهم بحجة  
برهان العقل الدال على اصالة الحجج المنتهية في شأن اشياء قد بر **الحسين**  
**الذي** اختلفوا وقرع الغيبة والخرق والتقصان في القرآن عن المستبد الحق والحق  
وجمهور المهديين وهو في الصدوق في اعتقاد انه ما لا دار والمات المنتهية لا اختلاف  
القرآن الذي جعله لا يجر على الزيادة على كتابه من الاحكام الدينية مستغناء  
من القرآن وحججه المعجزة الا ان لا يشاء البطلان من بين يديه ولا من خلفه انما عن  
الذكر وانما لا يظنون والاعمال والآخرة بالعرض على الكتاب والتمسك به وانما دعا  
بما توجوا الى التمسك بآب الكلام على اجازة واستنباط الاحكام منه في جميع نظره وجمع  
الى الوقوع كذا في الكلبي ونسخه على بن ابراهيم الفقيه والطبرسي صاحب الاحتجاج وهو  
الظن من الاخبار المتطابقة كبراهي نصير عن القوم في قول الله سال سائل هذا  
واقع لكافرين فلا يفتقر على ليس له دافع ثم قال هكذا والله نزل في جبريل على  
مروان بن الحارث عن ابي جعفر قال نزل جبريل هذه الآية على محمد صلى الله عليه وسلم  
الذين ظلموا الا محمد فولا غير الذي قبلهم فانما على الذين ظلموا الا محمد فولا  
جزء من التمسك بما كانوا يصنفون وفي اليهود في جبريل والحق ان الله ارسلنا

ما هو محل ما يفتقر ظاهره من المادى مفضلا عن افعال الصلوة ثم ذكر حمل من الايات التي هي من  
الشكل ومالك ان لا يكون استخراجه لا يبيد من النبي صلى الله عليه وسلم وانما ما كان المتخلف من كتب  
صحيحة فانما لا يمكن ان يكون كل واحد منها سرا فانما لا يفتقر الى حمل من قوله تعالى ان  
عزاد الله بعض ما جعله الله بالقرآن اجابا فيها حيث قال ان الله عز وجل جسد  
وحده وافرقة خاتمة وعليه بما جسد المدلول من نصيبه كانه قسم كلامه قسما منه بغيره  
صير بغيره العالم والحال هذا المعبر ثم ان جميع ما ذكره المشايخ من المخاطبات وما القا  
بهم كابل فانما قد تكلفهم استنباط اقسام المشايخ وبعد حصول الحق لهم بان حكم  
الله في حق المشايخ ما لا يقع احوال فاعلموا ان يكون هذه المقام لهم بحجة  
برهان العقل الدال على اصالة الحجج المنتهية في شأن اشياء قد بر **الحسين**



وإلى المسجد هذا كتاب ركبته فقال ليس لنا فيه حجة عندنا <sup>هذا</sup> بعض عثمان فقال لي براء  
 حتى يظهر الظاهر وهو عندنا لا يثبتون في هذا فقم وبقا اطعموا بعض خواصكم كما شئتم  
 بذلك المستفيض وحمل هذه الاخبار على كون ان اباة القتي في القرآن المحفوظ عندكم  
 من الاحاديث القديمة او كونهما مجردة عن بعض حديث في قرآنهم بعينه بعد عيسى في كثير  
 منها لكنا مع ذلك ما دل على زيادة شيء في القرآن الذي وايد بها وادى عليه <sup>البيان</sup> ما في  
 كثيره على عدم وقوعه في غير موضع في الكتاب ووجهه فيها قوله فابضع بالفضل الموروث باب  
 الكلام في استنباط الاحكام ولا في اتخاذ الفرقان بعد عدم اسناد زوال الاسناد  
 والبيان في الدين مما عايناه الامتحان الزايد ايضا للثابت بآية كلام النبيل في فرضها  
 بنحو الاجتماع المتعذر فما اتاه الباطل انفسنا من بين يدية ولا من خلفه وكما ان <sup>في</sup>  
 الامور ثم خصصنا عندنا الامتعة هذا ايضا محض ظني في ايد ما بالنا نظر بعض اخواننا  
 وقد امرنا بحفظه وقرآنه وسأيد احكامه الى ان نال الظاهر ثم باجمل والضرورة والاخذ  
 المتطرفة المستقرة يكون الوجه الظاهر اللازم المستقر كآية ما بين ابي سلمة قال شرا  
 رجل على ابي عبد الله ثم وانا اصبح حروفا من القرآن ليس علي ما يقرض الناس فقال  
 ابو عبد الله ثم كنت من هذه القرأة افر كما يفر النبي حق يوم الظاهر ثم قال فانا  
 الظاهر ثم تركنا الله على حده واخرج الصحف التي كتبه علي عليه وفي آخره من  
 قلت لجليل قد اتانا نسخ الامارات في القرآن ليس في عندنا كما نسخها واكتب  
 ان نسخها كما البساعتك قلنا ثم قال لا فرق كما علمتم فنتجيبكم من بعدكم في  
 خبر طاعة ان احذتم بما فيه فقومتم من التاود وحلتم الجدة الى غيره ذلك من الاخبار  
**العبارة الثالثة** اخلاف في فوارق انك السبع على عشرة اقول الشيخ في الاحكام  
 ومكة في الشعي وكرة وبيد الرسول والشهد في كرى والشعي الحرفي الرسالة وال  
 فهدى في الوجهة الى فوارقها وغدا الجماعة الى الشهرة بل في حصره من وضاح المقاصد

وتم لا يلقى قوتاً أصلاً فأتى الفرائد في الوجه مدح بل فإن أرادوا الحصة لها دخل في المذمة  
الأنية لأنها ما هو دفع الله وإعاضة على غلبتها لأعلى وأقله فيكون الفرائد الحائقة  
ولو جواهر من قبل ذلك ثم خالفوا أهلها إلى قربان العرب فكذلك بل بهم وثمة ولم دليل  
وجوب فرائد الفرائد في ما هو من المانع والبعده فلا يتم أكفأ بشكركم الشيخ وأبشروهم  
عن جعل أصل الفرائد المنزلة من موازاة المانع من الخارج وقبوا ذلك على هذا الوجه بل  
أحد الفرائد لأصبتها لأصوب بعضها كما جها مع أن في الفاضلين ينوار السبعة والاشتر  
تأخرها عن التتبع من عند الله ثم وقفنا ما أن أخرج المالكين وسو بينهما ما معنى ترجيح الفرائد  
الفاضلين ببعضها على بعض إن لم يجب لأصل الفرائد كما جها على الفرائد ففسد الكبر ما معنى  
استبعاد كل من السبعة والاشتر على ما يدخل التبع عليه المانع عن فرائدهم وعن محمد  
بحر الزماني قال إن كل واحد من الفرائد قد أنعم الله تعالى عليه في فرائدهم وكانوا في  
الأفراشة ثم لما جاز الفرائد ثمانية أسفوا من ذلك المانع الجواز فزارة الثمانية وكذلك فرائد  
التبع فاشتمل على كل واحد على الكثرة لأنه ثم عادوا إلى الخلاف ما أنكره ثم أنكره وأعلى هو  
الاستبعاد ثم أنه حصل في علم السبل والفاضل بالفاضل أخرج منهم مع أن زمان الفرائد  
ما كان هو لا السبل ولا بعد ما علموا من الفرائد لأنهم أخذوا الفرائد فيهم ثم ذكر قول  
الشيخ على الحرمان أنه سلكه كيف خالفه وفي الفاضل من بعد فيقولون المالكين فزارة وثمة  
وأما الأصغر ففقدناه ثم نادى على الحرف في فصل السبل الجواز فيهم مع كتاب بعد سوادهم  
طوبى إنهم فزارة عن بحر الزماني في بيان تفاوت المصلحة التي بعث بها فاعلمنا إلى الأ  
عصا في ذلك فزارة عن سبله سبع فزارة فيهم بالمدينة مصفاً وإرسالاً إلى ملك مصفاً  
والى أهل الشام مصفاً وإلى أهل الكوفة مصفاً وإلى أهل البصرة مصفاً وإلى أهل الجبل مصفاً وإلى  
أهل البحرين مصفاً ثم عددهم فيها من الأضلاع وأكملها وللواقع أنها كلها مصفاً  
فكذلك حال التبع في السبل وأما الفرائد فزارة وهو زمان الفرائد فاحصل في التبع قولهم















































وذكر السبب بينهما في اختلاف الناس في السبب على ما خرج في هذا المعنى الذي عساه  
 به على الله وكما هو في وجه المخرج خاصة في اختلاف المذهب في الحكم فيما خرج على المذهب  
 في خلاف العدل انفسها واحد اتما بغير المخرج وترك المذهب واخر حكم المذهب على  
 المخرج في دفع الشهادة وبما في المخرج وشروطه في خلاف مطلق العدل بل لما في القول في النسخ  
 على ان الله لا يبدل في ذلك السبب الا ما لا يخلو فيها ان كانا على ذلك بالسبب في الامور هو  
 جنة مرفوعة وحقها والمعاملة بها والله وغيره القول فيها مع مع العلم بالواقعة فيها  
 يتحقق المخرج والعدل لا يتم في نفي **الامر** اذا اجتمع واحد مع واحد ولا بد  
 جدم المخرج مع غيره العدل مع غيره ولا بالتفصيل فان الامر بين المذهب بان لا يلزم  
 كذلك حتما في مواضع يقدم المخرج اذ العدل لا ينافي عدم الاعلان ببعض مواضع النسخ  
 بل غاية قوله ان الناس من حال وعدم العلم بفساد او لا يفسد العدل لا يمتنع في جميع الامور  
 فاعلم الخارج اطلع على الحق على العدل ولا يكلها هو صادف ولا يكلها كعدمها والعدل  
 مجرد وفاقا جهاده والمخرج مصدق في اخباره لا يعرف ذلك بين سبب المخرج وعده من  
 هذا الباب قول المذهب في تحديد سنن ابن من ثقات الكاظم وقرن الشيخ في ضعفه في  
 الاطلاق الشيخ اعني على اخذ وان لم يكن بينهما كما هو في الخارج السبب كما يفيد  
 مثل فلا يوجب المذهب وفاء المذهب بطريق يعنى كان خال هو في ذاته بغير السبب  
 وضمانه من الزعم في الامتحان كاللزم والامدنية والاضطية والخوفا من المذهب  
 في الاول ايضا اذ اعني الامر فاض الفقه مع النص والله فاحتمل اعطيه المرحلة  
 الخارج يرجع على النص ومن هنا جهنم قول القاضي الاضطية وادوين المحسن ان  
 فقه على قول الشيخ انما اضحى المناظر ان الله فرضه فقه المذهب اذ امام موا  
 المذهب كونه اماما واولا المرحلة العاصدة من مثل كون القاضي اضبط الشيخ  
 لكن الامام جعله مواثيقا بين من الشيخ وكما جرى وبالحجة الجارية على الحق

Just

حاصل **القول** لا يجوز المبادرة الى الحكم بقضه الرجل بمجرده وقدره فوثيقه من بعضا  
 الرضايل في بيان احوال مراده الاختيار وكذا في الحج لا بعد الفحص عن المخاض والاب  
 كما هو الحال في الامه المغارضة في الاحكام الشرعية والعومات قبل الفحص عن النصف  
 لانها المناط ووجوده هنا وانما على الذكليه والحرج فليس كذلك كما نزل عدل  
 في هذا الزمان عند الحاكم رجلا معتمدا على عدم ظهور خلافه فانظر العام المسوق  
 شفاها من الشرح كما ينسك سابقا فانه لم يلاحظ عليه الامر من العدول  
 الرجاله في اخبار المأثوره ولو كانت شفاها فمما عدل وامن شفيك  
 الذقه فعدله الرجل المعين عند الحاكم خلاصا للمأثره بخلاف الاول معه في افعال  
 زمانا المشتبه فعدله الزمان ورجعهم بالرجوع الى كتاب الرجال المشتمل من الاموال  
 المغارضة من في الحج والنفذ بل وما ذكرنا كتابا غفيرا للجهد على صحيح المسد الواسع  
 من مده ومن تأخر عنه من ارباب الاصطلاح المتأخرين غير راجع الى كتاب المطال انك  
 مع امكان ذلك انفاذ عايله الاسرار فوثيقه من حش وعرفه عدم الجواز  
 بوثوق وحش من دون فحص عن المعارض فكذا وثيقه من حش مده من مده مع  
 الاشكال في صحيح المسند من حجة اخرى ايضا وهو خلاف افعال المشايخ في  
 فقه الرجال اكثر من كثير من الرجال ان ذلك قوي من ثبوت الزاني وضحي  
 السند او فظنا لا سائده من المتأخرين انما بعد الفحص والحج بين المعارض  
 الرجاليه في اركان الجهد التمس موافقا للسابق في وجبات الحج والنفذ بل  
 وما بعد البحث عن صحيح او موثقا او حسنا او فضلا الفحص بذلك من مجازاة الزاني  
 كليل رجال فان مع جوا في ذلك في فوشفات وحش وعرفه ناسيا انما كثر في  
 بين الرجال على الرجوع الى الوجوه والظواهر المفيدة للتوثق ورفض المغارضة  
 بعضها ببعض يرم من ذلك جواز بان الجهد الاخير في الحاكم الشرعي على شرف الجهد

السايق مع العلم بموافقة الأراقف الفواعل المنقولة عليها الذرائع بتاسع كونه أرق نظر <sup>مكتبة</sup>  
 شجاعان كان باسماً بذلك مقام الخارج مع سبق الوقت لعدم معناه للمصلحة الأولى  
 الحقيقية ومع ذلك لم يمنع جواز الاعتقاد بضعفها لأنها سبقت على الفرض السابق  
 مع العلم بموافقة الأراقف أسباب الاعتدال والجرح أن حصل له المصلحة الثانية العقد  
 بها بناء على أصالة حقيقة **فم** **العصر التاسع** أو ادعى الفرض عن الأصل والذكر الأصل  
 فقال الرتبة التي هي كنهها على لم أدعها إذا كانا يربن بدعوىها وإصاحاب لشأنها  
 فيقول الزاوية من الفرض وهما الحاجج ومبرك والمثبت **العلم** لعدم القبول وهو الأول  
 أن يحصل القبول بقول الفرض كما هو الأصل لغير التمسك بهين ولا خارج انضماماً إليها  
 لأنها معاً إلى الأولى من العمل بغير العلم **المرجع** وهما على عموم ابن البنا رافع المصنف  
 اطلاعاً إلى الفرض **فم** لم يقبل الأصل رتبة الفرض ولكن لا يمكن أن يقال  
 لا أدى أو اثنى كدبر مع وجود أدنى الفرض الجزم حتى الكفاية المقتضية قبوله مع  
 عن العمل بغير العلم وانه لو كان في الشبهة وأدعى العلم كتحكمه أن تشهد شاهدان بعد  
 ما دس الجواب من الثاني أنه أدعى من الأول كونه فبما سماع الفارق وعن الأول  
 ما دل على صحة الفرض فم وكان الفرض قائماً بسماحه عن الأصل وأدعى هو الجزم والحق **م**  
 فلا أقرب لعدم القبول لغيره من الفرض لا يوافق وأصله فلا يقبل فم **م**  
**العصر العاشر** الأخرى اعتباراً أنه كنهه على العين كان قال ابنه فمقتضى هذا الزاوية من  
 الصحاح أو الأوسط وإن كانت لما يجوز العين لكل خبر العدل العالم بأحوال الجرح والاعتدال  
 بغيره وعلازمة وعدم خلفه بما لا يوجب حرجه أوجب الفرض بغيره وعدالة الفرض ورواها  
 بغير الحجة بعضها فالأول من ابن البنا وفاقاً للفرقة منهم كدبر الحكماء ولسان العدل المشتهر  
 والمحقق من أدعى كفى في ذلك بقول العدل الجرح أصلاً لا حاجة بهم ثم سار خلافاً  
 للمحققين والمثبتين والعالم الذرية فلا اعتقاد على ذلك شاطئاً في المذكرة طاعتها

اصحابنا ومنهم

نفاذ بالحق

[illegible]



سألناكم بشيئ عليه بعد فرض القضاء وعدم غورنا عليه فهو رخص السند في الشك على هذا  
 فان رخص رخصه وناظر هذا الجور عند ذلك من ان كان في صدر زمان حدث هذا  
 الاضطراب في تنوع الاخبار الى الامتياز بقصر على طلاق الخبر في الحق المصطلح المحدث  
 الشك بالمعنى المعروف ولا يبرهن القصر بل ان كان رخصه حينئذ في احد من عدل واحد  
 وعدمه لا دل عليه فحينئذ يكون هذا الجور بعد الفسخ مع الاكثار كجدا على عدمه على سند آخر  
 فغيره على ما يطلع بخلاف الثاني اذ عدم الاكثار على سند آخر وان اوجع الحق بانه صحيح  
 السند الذي فيه هذا الجور فحينئذ يثبت على تسليم عدم غفلة عن الاضطراب المحدث  
 استغراق زمان لكن ملاحظة التزموا الاجابة وعدم طبعهم احد منهم بغيره مع كونه  
 اهل الخبرة المهمة ورفعة وناظرهم على كشف احوال الرجال بوجع الحق بانه صحيح السند  
 المشتمل على هذا الجور وهذا الحق ان لم يكن اولى من الاكثار فلا بد من المسامحة فلو ثبت  
 الواقع وانما الثاني فلو كان على صحة هذا الحديث والحق ثم اذا طلق الخبر اما مطلق  
 التام او المقتصرين وكلاهما فيضد المرام وعلى الثاني السند في الواقع اما المشتمل على هذا الجور  
 فحينئذ يثبت رخصه او غيره فحينئذ يثبت رخصه على هو ان بناء على اعتبار رخصه الجور  
 العين حينئذ يمكن الاطلاق عليه كذا ما سئل ان الذي يثبت ان منعنا عن الخبر المتع من العلم  
 بصحة الحديث ان انما حصول الحق بغير اصل الزيادة مكافئة والاصل في الخبر بكونه  
 انما لا يشك ان بان ملاحظة التزموا الاجابة بانه ليس في ثبوت ذلك مع ملاحظة التبع  
 وعدم العود على سند آخر الموجب للثبوت بعد سماعه من جيران الحق خطا في حكمه  
 كان الحق بالكتاب بعدم الغفلة المستند الى امانة الوجود في افرق من الحق بغيره  
 الى حد الامانة المعتبرين فيه ثم انما اصبح فخره فخره وحله وسكتنا في ان  
 حازع ذكرنا من الاكثار ان المبدأ هو الحق ويختلج في حجب شيئا ما لما كان وما كان  
 سبق على الغالب مع قطع النظر من حوصلة بعض المقامات **العين الحادية عشر**

اختصار

اختلاف في صحة المرسى بمقتضى قول العدل الذي لم يلقى التمسك به والمعتبرين في ذلك منها  
 اذ من جهة قول النبي صلى الله عليه وسلم في كل رجل مع الجزم بمقتضى الارساط وجوبها فانما الحكم  
 عن احمد بن محمد بن خالد البرقي والدة الذين من الامة المجهلة كمن الموجهة وذلك  
 واجد واليشية بل اكثر المعتزلة وهو خيرة الامم في الاحكام بمسكان ان الضميمة والنا  
 بين اجماعا على قبول المراسل من العدل ثم ذكر ما سئل من قبل قول الضميمة فيها فقال  
 واما القاضين فقد كان عادتهم ارسال الاخبار الى ان فان وبتدليل ذلك ما اشتمل من ادب  
 ابن المشيئة الشيء غير ما لم يولد ذلك مشهورا بين الضميمة والنا بعض من غيركم فكان  
 اجماعا على صحة الخبر كالمسك في شرط وجوب التثبت وهو يقتضي الارساط الموجهة  
 المشروط بترتيب القبول وروى كون العدل المرسى مدسسا لكون الخلف فاسقا وضيقها  
 في التمسك ثم يمكن الاحتجاج بقسم مما ينسب الى جهة الاجماع من تلخيص قول المرسى في التمسك  
 وقال الله تعالى في الخبر في علم الخبر بالاسناد وكذا الحكم بالتمسك في قوله سفي وبتدليل  
 فلا تاتي حتى لو علمنا احد الاخبار بكونه مستكافا في الاسناد فبقائه وعدم سماع العدل و  
 بعد زمانه لا يفتن مع جوارحه على نحو التواتر والاحتياط بالاطلاق كما يقول فان الله لم يترك  
 كالايجاع المنقول بجهة جهة لانه الحق وعموم اية البشارة ونحو اعتبار التمسك في العلم في سلك  
 اعطاء اسناد العلم بحسب الشيخ الزيادة عدم اعتبار اكثر الاخبار المستند اذ غاية ما يستفاد  
 كلام واحد منهم بما هو والاخص من العلم الثاني من الشك كقولنا في الله من غير غور  
 ويمكن ان يكون ذلك بما اسلفناه من منع تلخيص قول المرسى الذي ان التمسك بل يلقى التمسك  
 في علمه بالاسناد منها بملاحظة عدم حصول الجزم عادة بالتمسك بالانوار او حله من العلم  
 البينة وهو ما سئل بعد الزمان فيها لا يجرى في الواقع على خلافه فيكونه في زمانه  
 ما هو المطلوب الجزم كشيء استعمل من قبل القائل في زمانه في التمسك والتمسك في سماع  
 في الواقع والمندوبان كمال فرعون وكثير من جبرية الجزم شيئا ما اما بغير الجاهل والنا

المجلس

سئل ان جهة غور ان الحق الماصل من علوم معارض يتنوع الحق الماصل من غورها  
 عدم اعتبار المرسى وحينئذ يمكن الاجابة بالنظر في المعتمد بالقاضي عن العمل بغير علم فلا  
 يفي موافقة الحق على جهة الحق ولا بالانتماء لانها في خصوصها اصل خبر  
 العدل فضلا عن كونها لا يضر كالاكثار في اصل اعتبار التمسك في العلم فحينئذ من جهة  
 الفرق في المتصور وان كان الصريح في التمسك استندوا الى الرواية اوسع وعلم الزاوي  
 في الاخبار المستندة وان كان استند اليه الاخر التسع لكثرة التمسك مع امكانه في الواقع  
 اذا نقل احداهما على ايراد ان المعتبرين للمعتد للاحكام سئل المراسل مع سئل  
 جهة فتح عليهم في ذلك الفهم في اشراط البصير كما احاطتهم وهو جهة بكل ما هو مقتضى به  
 لرجل آخر ولو كان مستنداً لطيفه لا اعتبار ان الوجه كدعوى معظم الاخبار بين القطع  
 اخبار ركب الاربعين العاصم ودعوى القطع ضوم او من اخبار واحكامه بطريق فحينئذ  
 ونخصهم في مدرك الاحكام الذي دعوى ما منع مواضعنا لهم في هذه الدعوى لا يوجب  
 قطعهم الذي هو صالح القول بالتمسك اليها لكن الامتنان في قبول القاعدة جهة بكل ما هو مقتضى  
 العدل في الامانة ثم بالنسبة لا غير ايضا ان حصل له المصلحة كما ان الاكثار في ما هو مقتضى  
 الشيء وقال الله تعالى من العدل انك ما بين الصفة بعد دفع ظهور في علمه بالاسناد  
 بما مظهر في طيبة الاسناد عند رواية اذ العدل لا يثبت على الى المقصود في بيان الامانة  
 ما كان شاكا في جليل حاصل للثبوت بالعدل اما من جهة هذا الارساط المحدث فلو  
 جهة التثبت المأخوذ من الاية لكن حصول الحق لم يثبت في حق الضميمة كما يثبت في  
 يحصل من التمسك في العلم عند به حيث يثبت به على الحكم الشرعي ولذا ذهب في عدم  
 كبر من العامة كما جازى العصبية والنسابة وادكر الفاضلة كالفقهية وبتدليل وادكر  
 والتمسك بالنسبة على ان الحقيقين كسببها في العامة الى قول اكثر المعتزلة في  
 اخلا يبعد البرهان الاكثار على حق مدار العمل بها كالميل بالحق من من المعاملات

التمسك

الله للمرجع الى الكتب الرجالية ومع ذلك كتحصيل منها الغلبة المعيرة وان اخرج به في  
 غير واحد مثل عدم معلوم شرط القبول وهو العدل والاسناد مع العلم بغيره  
 الجليل بالاعتقاد عدم متبوعا مع جهلها ما لا ولو رجعوا الى المراسل عدم الفائدة في  
 طبعهم لذكر الزيادة والحق عن علمهم وحينئذ يثبت في زمانه في التمسك في كذا  
 من غير ذكر الزيادة وكيفية مقتضى القاعدة انما اذا علمنا بجهة الاسناد المرسى وطيفه  
 له وحصيل لنا انما المعتبر في جهة بل يمكن ودعوى عدم انفراد طلاق الماسن الى هذه  
 وما ذكرنا من سني على الغالب يثبت في التمسك على مورد **الاول** ان عنوان هذا الخبر  
 في غور كذا في المصلحة من جهة المرسى ظاهر الاخصاص المرسى من العدل المستند الى  
 النسخ من من غير ذكر الارساط المراسل ولو لم يكن رجلا او عن بعض اصحابنا والقديم  
 الفرق بين التسقوط الارساط وذكورها به وان كان الثاني اولى بعدم الجبر ولا يكون  
 الارسال عن النبي وغيره من المؤمنين وان كان بغير من بعض عرفانهم المرسى كما  
 وفي الاخصاص اولا كاختصاصه في الشك ان يكون المراسل من العدل في غير غير  
 عن هذا البحث فلا يثبت فيه اتفاقا وان امكن تعرضه ان كان صدقا متفردا عن الله  
 فلا يكون الارسال من جهة القول او الفعل والفرق مثل قوله تعالى مثل النبي او غيره فان  
 المناقاة في الكل واحد **الثاني** على تلخيص قول المرسى المحدث في الارساط المراسل هل  
 هو قبل تمام الحكم الا في جهة العقل ان العدل المقتضى انما في كل رسول كذا  
 للبرهان بل ان في من حاله لا يستغنى في ذلك الا هو عالم او فان ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكان طائفة النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدرا وكان شاكا فيهما اجماعا في عدم العقل في زمانه  
 كذا في التمسك على الجاهل وذلك يستلزم خلو من غير غير كذا الى ان كان عالما او طائفا  
 بصدقه في خبره انتهى فضعفه لعدم اسناد علمه بالاسناد او بغيره للعدل المراسل على  
 ان يثبت بعد جواز استنادها الى التمسك والتمسك في المعاملات في حاله من غير علمه



الواسطة مع ان الاصل لا يوجد في العدل ثم الثالث الاخرى قول مرسل العدل الذي  
علم ان المرسل الاصل فلهذا كان موجبا لعدم صحة الرواية او اخباره او اخبار  
غيره كانت الوساطة في الرواية او مذكورة منهم فلهذا قبوله بعد قبول المرسل  
انما هو على الاول فيكون شرط قبوله وهو عدم الرواية في غير ما ذكر في خبر المرسل  
كما لا ينافي ان المرسل كادرجان الصلح مع وعوى جمع الطائفة على ذلك في هذه الرواية وكري  
خبر آخر صرح واما على الثاني فلا فائدة في الحديث الاصل ان العدل الذي اذا اعتد على صحة  
الواسطة او اعتد على الرواية في غير الرواية اذ ان العدل للثبات اذا اعتد على صحة  
الواسطة في غير ذلك عن الفتح الحاصل بعد قبوله الفاسق بعد التثبت وخبر المرسل  
يخص في الصحيح خبر العدل او عرضنا اثبات صحة هذه الرسالة اثبات انها صحيحة  
وفلان العدل في الرواية وكري في الرواية والنجرة وخبرنا السيد على ذلك والفتح البين في حله  
للجانب منهم المخالف الذي لا يخلو فلا يخلو لعدم ثبوت شرط العدل الذي في الوساطة المحذرة  
وجها لنا متفقا للجمهور وقد قبل جمهور المعين لا خصال ثبوت الخارج في البين فلا يخلو  
لاستبعاد العدل الوساطة باخبار العدل المرسل وان كان مستندة استغناء مرسله لا  
طلع من الخارج على انه لا يروى في الخبر هذا مع عدم حصوله في معنى الاستثناء وضعفه بعد  
الاجماع المتداول ومنع جهالة الفادحة الوساطة بعد ثبوت عدلها من العلم بان المرسل  
لا يسل الا من قد وثق وكانا يحصل العلم بالثبات في الرواية في معنى ان سببها احصا  
او لا حظ في عدمه ولا يخلو وان المتخالف في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
حقه فكان على بناء هذا القسم الثاني في الحديث ثم ما ذكرنا في الحديث في الحديث  
المشهور في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الفا وحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
منعهم مع الاصل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

الصلح

لاخر وهو عدم الاول وهو كما ذكرنا في فادحة الاخبار ثم الرابع الحق عدم صحة  
رجل الاكثر من العدل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الاكثر من القائلين كان من شرطه ان يكون من العدل في الحديث في الحديث في الحديث  
عدله في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
عن ائمة الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
المسند في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
كان مستند في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
قد وثق في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
على نصيب ما يقع عنهم واحسانها في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
صحة عن ائمة فلا يخلو ما وجد وان كان في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
مخالفة من الصحاح والفتاوى كلها مع عدم هذا الى القسم وانهم فيها في الحديث في الحديث في الحديث  
الى هذا فلا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الحق في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
صحة في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
منهم الحق في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
وعشر في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
يجوز ان لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
واخاره شيخنا السيد على ذلك في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
يثبت من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
المقام كالملة في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
ان الفقه في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

والمعظم

الصلح مرسله في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
كما انما في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
قبل فلهذا لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
خبر ولا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
عبد بن ابي نصر في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
به وبين ما يستند في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
باخباره لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الى حديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
ثم ذكرنا ان اخبار العدل او شهادة العدلين بعد ذلك الوساطة فذلك ثم ذكرنا ان  
قول مرسله في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
على الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
بان المرسل الاصل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
العدل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
بن يحيى في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
وجها في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الاكثر من العدل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
كما يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
من ضمن الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

ومعظم المعصوم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
كثير في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
المرجع والتقدير بل حمله سبهم وفيهم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الاكثر من العدل في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
على جوده في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
قال حديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
فكان جمع هذه التكاليف صحتها في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
عنه ثم يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
القبول بان يكون المراد من هذه العبارة في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
لما كان وحديثهم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
لا يخلو من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
بعد من الرواية الى القسم ثم كذا في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
بل امر الالف في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
وجه الخبر في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
الناظرين اسطر في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
ان ادى بعد الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
لان التثبت في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
على الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
وهل يثبت من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
اكن ايضا كون الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

والمعظم























كالشيء والحق وإن زعم مقصود من هذه الأحكام المعاودة نحو الفقه المتعارفين من المنوثر  
النفق في الكتاب وأصل البراءة ولذا جعل وأصل البراءة من العتق الأنانية من  
حيث اختارها من سائر الأعيان على ضابطها مقام العلم في الحقيقة فظهر المقابلة ولم يبق  
سائر الفنون بالمرء فكذلك يجب ذلك بالخصوص لعدم بطلان العمل على العمل بأصل  
البراءة بل بالحق المأمول من نحو البراءة التي هي خلاصة كالأحكام أيضا على حقيقة ولا يجب  
ظاهر الكتاب بعد ما ذكره الطبري الصحيح والأحكام في موضع صورت العلم وأصلها  
لأن انقضاء علمها وعدم الفناء والغيرها من الفنون الأنانية المتعارفة  
من أعيان الأعيان ونحوها وكما أنه خلاصة من أول الفقه إلى آخره وبجمله المروج من  
الدين وعدم الدين بل من سيد المرسلين كما أن البراءة إذا ذكرها أحكاما الشرع عسفا  
تماما لأمر المروج من أعيان الأعيان والأحكام المتعارفة وسائر الفنون الأنانية  
مما لا يقع على حجبها بعد ما عرفت من ضعف بطلان البراءة على حقيقة خصوص بطلان  
الاحكام تلك البراءة ذلك لأنه إذا ذكرها الأصل بمعاودة الفنون المتعارفة واتخذها  
خاصة بغير مقصود أو قال لا من العلم كالحقيقة من المسائل المتعارفة فلا يكون حال  
عن طريقة البراءة بل عن الدين فكذلك يوجد من العلم من وضع في جميع تلك البراءة  
إلى الفنون المتعارفة وبطلان بعضها خاصة بل بمقتضى وإن أهل في بعض البراءة  
كذلك لفقد دليل خاص يوجب بطلان البراءة وذكره في غير أصلها بل ما  
المفوض لغيره وأما بالعلم في ذكر الأحكام ومحل غير خلاف مقصود من أصل  
البراءة لقيام المقاطع الخاص للأصول عند هذا العلم على هذه الترجيح المقتضى  
المصرح بأن أغلب الأحكام عنده معلوم بالضرورة وبالإجماع والمنوثر والمعتبر  
بالغالب الظاهر من غير حاجته إلى اعتبارها بأعيان الأعيان بخلاف هذا الذي يقال  
في وقوعه في غير أصله من آثار الفقه والأحكام ومذهب الفقهاء الموجهة بمرور الأيام

علم انكاره في بعض النسخ وصحوقه لغيره في مودة الشك في التكليف كما في رتبة العلم  
في الصلوة فخطا من اقل الفخذ الى آخره المرح الشك في التكليف في التكليف في التكليف  
بما لا ينافي الصلوة بالبدنية واما ان يصر في رتبة التكليف على الخد والقدم من غير رتبة  
والاجزاء وبعد ما ياتي في رتبة الصلاة الاربعة فخطا واضع الصلوة لاسنانه في المرح من  
الدين قطا فانما هو افتقار في الصلوة فخطا من جمع ارباع الفخذ على ما علم من غير الفخذ  
واكتفى بجزء ما يسيء له في رتبة وضوءه وكيفية كاشد وقصفا الاربعة في رتبة والمحملة  
طرا ما لا ينافي الاربعة لربطها بالصلوة صلوته ان في رتبة الترتيب في رتبة رتبة ما يسيء له  
والمشايخ من وكان ما يسيء له في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
الاربعة لربطها بالاجزاء عليهم في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
التي تترفع من اقل الفخذ الى آخره بعد العلم بالاجزاء في التكليف والفرق من رتبة ما يسيء له  
المعلوم من هو الصلوة نحو الفضة والاجزاء في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
آخر العلم في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
المفروض عدم اعتبار ما كان في الاجزاء او الفخذ في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
ما يسيء له في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
يجعل من الكتاب كذا من اعتبار الاجزاء في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
والشبهة وعدم ظهور الخلاف في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
الفرق ان كان في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
كان موجب العلم بالمناظر في الكتاب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
ان كانت ضرورة في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
من حيث رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة  
بما لا ينافي العلم بالاجزاء في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة الترتيب في رتبة

کاربشی

الضيق المظهر صدق الخبر والنجاة بالثبوت مما يفيد اليقين القطعي المتيقن من صحة الفاسق في  
إيهامه السارق ولا يثبت استلزام الاضطرار على الصريح للكدان عند الحد المقتضى وهو المقتضى  
عن الدين وان كان الحق من السابق اذا كثر احكامنا الشبهة صفاة من الخبر الغالب  
الضيق والصحة المظهر المتفق على صحتها لكن مع معارضة لها لا يثبت الزمعي بينهما الا بالاضطرار  
الا بالثبوت التي تاقط على عجزها بالخوض وهذا لا يضمن لادنى تتبع في المداد الغفيرة  
ولذا ترى صلاحه ومن صدق حذره في الاضطرار في حجة الإلهام ما عليه عند الاذوار  
بالعلم والبداهة الشريعة الفاخرة فما يغفل نظام احكامه وممكن من استنباطها على طريقه بظلال  
دقيق على اشكال كثير يغفل كما في صدارة العبد من وحيا لحد الإلهام بمشكلا وموافقة الاحكام  
من غير دليل التكال واخرى لها لظهوره في وقتهم ويحصل الموقر تجرد في المسئلة فكذلك في  
غير موضع من كونه في الدلائل من حضانة الحرف على هذه الطريقة بوجوب حلال كثير من  
مع ان الاحكام ليس هو موافقة هذا الصريح للكدان في قوله الحق والحسن والهدى على خلاف  
قوة من التزم في غير وجوده العارضة لا يحد في اذنا بجل الروح عن ولا ايضا واعتبار  
آخر بحيث لا يثبت استلزامها من عدم مرجع بعض الضوابط على ايمان ذلك ففصل ايضا ذلك  
على الحق المستفاد من الخبر المظهر بالثبوت لا يتصل من الضوابط الناقصة من منازلة الظاهر  
للإيمان على حجة كما ادعاء بعض عاصرائه ولا للمزلة على قول خبر الفاسق بعد اليقين  
والثبوت الحاصل في الشبهة ذلك ان الاجماع قد عجزوا عن افعال الخلق في حجة واحدة من  
المسكن فهو صالحيه حتى بان الضيق بغيره من حجة وكذا الشبهة فلا يحصل التجرد  
فاخذ في الحرف وان كان هذا الوجه في غاية الضعف واما الالبته فيان المظاهر من الناس  
مرتبطة اليقين العلمي وكذلك النفس سبها بلا حظا تعليل فيه يحرف الوقوع في الدماء  
لتحصيل الضيق لعدم ما يثبت الضوابط عن الخفا سلبا نحو ما لا يثبت الحق الحاصل في الخبر  
لكن الله اليقين من الالبته ان الاختلاف في الخبر حقيقة ظاهره على العين اذ عني بغيره ليس

ولا يمكن القطع بالبدع في الغلب الاحكام فلو في مثل بدعته على صفي الرضى والحمد لله  
تحرر الكتاب الذي لا يلبث الا بالبدع الاحكام على وجه الاحوال الغير المنصبة مقام  
العمل ويعمل فيها على ما يحصل الرضا من قلوب من بالبدع ولا من الا سلام والرضى  
بالقدرة عليهم اعتبارا بخلق امراء القسطنطينية والجمع عليهم من قواعد الامور  
معتبرا او موقفا او حقا او قويا او قويا والمنقول وعدم الخلاف بل التمسك بل الاخبار  
التي هي في المنظار في سبيل واحدة مع احتياط وانما اريد قدوة وان عرفت من غير  
الخيارية بشرط اعادة المصلحة المعتبرة لذلك من اسباب القسطنطينية الامور التي هي  
والتي مما كان ينبغي الظاهر على عدم اعتبارها في الاحكام الشرعية وعدم التمسك بها  
ذلك في اعادة النظر بل قد يحصل من الموقوف خلق اقرى من الصريح وكذا التمسك به  
ومع هذا ارجح بعض القسطنطينية الجبلي ليس لا يتجمل بل مرجح وهو خارج عن اعتبارنا  
قلت فاضرب عن الخلق الماحل من الاحياء الامور وجود الله والوجود لله وكونه تعالى في  
من صاخرى القاطنة فانهم قد ما عاينوا الرضى بسببه على العمل بها وبالقسطنطينية  
التي هي منسقة لها احبا لا يثبت في كثر اجاها صانع بعد خبرك بعدم قطع فيه بسبق  
الخلاص مبارك على ان فخره عندنا عن الكسوف عن قول المصنف ومثل المنة عاوانا  
احصلوا فيها بينهم في جهة الحق بعضهم من حيث افاقا القنطرة والدراسا في عموم  
ول على جهة الفتن فكم واخر من حيث قيام الدليل الخاص على جبرها وهو الايمان ولا  
بما عاين على ما يشهد بذلك من خلافه في بحث شخصي في الكتاب خبر الواحد عدم اجماعهم  
على كونه من باب الكتاب من القسطنطينية انما هي الخبر سليمان لكن الله والجمع عليه من  
خير العدل المشرق على عدم الدلائل الثابت بالاعتقاد المأكل في القسطنطينية العلوي والحاد  
العدل فان جنتها صانع كصلح بعض الجبر فيه ونكحها باعادة الصريح المذكور  
حيات عدله راويه بتركه الواحد او شهادته والفرقان والموقف والحق والحق والحق

مغف































داني بن صلي ولم يحن ذكره وهو موجود من انظر كثر الغراب لمن كان هذا وهكذا اصله  
يكون على غيره من عدم المسبقة من انفسه صلو له ليس يتا الى غيره من انفسه  
الذلة على عدم معذرتة الجاهل ولعل شعري ان نخر الخدين والجرار من صم صم  
صلوة العوام وان اكلت بكبر من الواجبات معذرة الجاهل وانما عذر كنهه يوجب ان  
وامر القربة ونحو هذه الاجابات المستمرة فان مع سعة هذا الهام على حيلة وصحة جميع انفسا  
من صلواته وسوء كسله الفضة لاجل معذرة لشرايطه بانه سقوط التكليف فليس من يوجب  
هذه الاوامر الى من اوسل الرسل وان ذلك الكذب لانه ان يكون مراد من انفسه انفسا  
المتن فيه انفسا لغيره فليكن صريح عبارته بما رآه ثم ان جبره بان يوجب الاحكام وانه  
الاخذ من العالم المظالم من مجتهدين او اخبار او متوسط في مثال ذلك ما لم يسلح احد  
خفى على العوام ستم من اهل البلد ولا يها من المتصدين المساهمين الذين لا يسلح لهم  
عذرا خبير **الاجابة الثانية** على امكان الجزى في الاجتهاد وعنفه من الاخذ رول للملك  
على استنباطه فحق الجاهل من ان يوجب بناء في سببها الجهد المطلق لانه لا مانع  
من الاخذ او على استنباطه من الاحكام كسب الوصو او صلوة الجهد لانفسه  
والاخذ على ما اخذها بالثبوت من الجهد من والمباحة معهم ولا ينافي فيه بجبره  
من المدار من شئ او يفتق مباحة من كسب لا سببة لان يكون استنفذ الغنى فيها  
فكل من يجمع الاحكام والادب والجهل بحسب حيلة الحق المانعة العلم الهادي ما شاع له  
او صاعدا في جهل الجهد المطلق كما يجزى الاخذ وعيلا بالنسبة الى شرط من العلة  
الاجتهاد والنفقة والحرية والنشر والخطب والاضامات وضع ذلك جبره بالمباشرة  
والمكارة وان وقع من العلة فاعاد كما شاذ من سائر القاطنة وان ظفر من  
الاجتهاد والنفقة والحرية والخطب والاضامات وضع ذلك جبره بالمباشرة  
من الجزى الملكة وجوز مطلق كل ما وجد الجهد المطلق فلا يحصل لظن عبد المخلص

جواز

حتى ينفذ الجهد المطلق عند مرجح ورجح المرجح في مع الاكفان المخرج وجبر الاجتهاد  
او فرضه لا يمكن بالاضافة كسله الجهد مع عدم المقارن والنفق على القاعدة  
لغير الحق المستفاد من القياس او من غير النظر الصحيح عند من انفسه من القائلين  
المضبوطة المتأكل للعلل بالحق المستفاد من الموقف او الحسن وحمل الهام فيقول  
وان كان مرجحا عند مرجح فله ربح المرجح على غيره من الحق على القاعدة صيغة  
للمنظمة الدليل الخاص الذي يوجب مقام العمل واضع الضاد كما مر سابقا انفسا  
الاشارة وانفسا منه الاشكال بان الحق ارادته في المخرج الواضح المخرج في نوع الجزى  
في زيارته الجزى بالمثل في جوده وهو راي الجهد المطلق انما لا يدل على الحق على العمل  
بالارجح عند كذا دليل على العمل بالمخرج عند وهو الحق الجهد المطلق في العمل  
سالم عن المعارض وهو تقدم الارجح المطلق والعدل انفسا كاشف عن الشرع فتدبر الحكم  
واضعه من ذلك الاشكال بان الكثر من الحق الجزى والجهد المطلق وجبره وان رجح  
فلم يثبت تقدم الحق الجزى اذ رجحان الحق الجهد المطلق لوقوع مرجح كنه من المطلق  
لا يحصل لعارضه الرجحان الشخصي الوجه في الحق الجزى جدا وان كان مرجحا ولذا  
يرجع حوق خبر الشجر اضافي للثبوت على خبر للمنظرة التمهيد في الراجحة الشدة وكذا في  
رجح من المطلق يكون اسد من المطلق في نفس الامر واولى وشدة الاعتناء على  
من صراحتة بالمعنى وكونه اعمى للجهة لانه اوسم انما يجرى في تقليد الغير حيث  
دار بين تقليد الجزى والمطلق والكام هو في تكليف الجزى والفرق كونه  
ظاهرا كنه الله خلاف ما طاعة المطلق فحق المطلق في حقه وهو واضع في المطلق  
الحق كاجماع انفسا على زعم العمل برحق على الجزى وكذا هو زعم المرجح انفسا  
التقليد الثاني بعد مقدم القائلين بلا رجح في البان اوسع رجحان الحق الجزى وانفسا  
الكام فيما لو لم يحرم والاخذ عليه الجهد بالارجح عند عدم الاجماع المكية هذا مقدم

علا

جواز في المعارضات في خبرها بالاسناد الخلق بالصادقة في ارباب الدين وكذا  
ومنعها فحق ما عرفت في الاشارة ويجزى افعال المعارض لو كان فادها المطلق الخارج  
في الجهد المطلق انفسا مع ان الفرض للرجح مرجح ما يعلق بالاسناد بما احاطت جميع انفسا  
الكل رغبة وسار الاصول المعروفة وعقد عدم المعارض والمضيق له لانه ان لم يكن  
له ملكه اسباب الكمال كما يجد عدم معارضة او راد والحدود والشبهات في المساواة لا يكون  
ولذا انصار المطلق الى امكانه وان اجمع بعضهم بما يلقى في كلف الجهد في كثر من الجاهل  
وقرر مال لا ادري في سبب وثائق بعد ان سئل من اربعين مسئلة مع كثر من انفسا  
اذ غابها عدم اشراط الحق الفعلي يجمع الجاهل في الجهد المطلق ولم يجره احد  
اكفى الكثر في الجهد المطلق ملكه الكمال وان لم يجهد فضلا في كثر الجاهل ولا خلافها  
على صدق الفضة ونطق الاجتهاد بصدق ملكه استنباط البعض دون آخر فذكر  
**الاجابة الثالثة** على جواز عمل الجزى فحقه لعين القاطع العقلي على جهة فحق الجهد  
او ضرورة هذا التكليف رسد بالعلم بوجوبه بالحق بالنسبة الى عامة المتكلمين ولو  
لا الاجماع على زعم تقليد السابق الحق عليه انفسا العمل بفضة او الضرورة الوجه انه  
الحاصل من كلفه سبب الاعتناء في جها والهم ومعاظلة فاضه بان اذ امره بشئ  
وان تمكن من العلم بما مور به على الحق بكونه قريب الى العلم من التقليد الذي هو  
جهد الاخذ يقول الغير لو كان موهوما والمزحوظ فبطنة امره ليس له غيره من غير  
اعتناء بفتح الضم اذا كان عاقل او لم يحصل مستغرق اخرى مما في ضمة ولا يسلح في  
مقام لعدم القبح من مقام آخر لا الجاهل او من الاجماع على تقليد السابق وعقد  
غير وهو الجهد ولذا يستعمل على انفسا في سبب خلاف راي مجتهدي تقليد في  
ذلك لكن لا علاج له على جهة الاجماع الذي الجهد على ذلك وهو المنفرد في حق الجزى فيبقى  
على الاصل وهو العمل بالجنة بعد سد بالعلم وانفسا فحق الجزى راجع عنده وعدا

على المثل المعارض فلا وجه انفسا للتبنيك باستعمال تقليد الغير في قوله حال بانه  
الشعير مع اقبال البان في التكليف والكام في التقليد الواجب شعرا المطلق انفسا  
بهذا غير ملكه الكثرة ويحرض عليه الجزى فيستعبر به لاجل اجتهاده وهذا هو الجاهل  
انفسا على جهة الحق الجزى سارق في جهة فظالم من انفسا انفسا لغيره شئ من انفسا  
علا القاطع الضم في الضرر من الضرر المطلق وانفسا في ذلك الاشكال بالانفسا  
يقع الضم من دق بكشفه فانه في حقه من كون ضرر العمل باعظم من كونه  
فيما لم يثبت فيه الفاعل انفسا هذا مصافا الى الفاعل بعينه في انفسا انفسا انفسا  
منكم يعلم شئ من انفسا بانا فاحصلوا بهكم فاق قد جعله فاضا فاعلم انفسا  
ول على كفاية العلم ببعض الاحكام في الرجوع اليه بالاسناد لجواز عمله بنفسه به لا يوجب  
وعدم الفصل في الاحتياج بها كما وقع من الجاهل فظلم لا فاع صنف سندها وما  
رشتها برؤية من خطلة المشقة معروفة جميع الاحكام في الرجوع اليه من الاجتهاد  
واستفاد الجزى في جهة مظنة يعلقها من القائلين بوجوبه للضرورة والنفق حيث  
من باب استنباطه فحق فحق لا في فعله في جهة بالنسبة اليه مع الاكفان الى ان البان  
المستفاد في جهة على الجهد انفسا فاحصيته من الجهد في الجهد والى الحق واما بالنسبة  
الى انفسا على علم خان حق الجزى فلا ان ذلك في جهر الجهد المطلق بلا شئ  
فحقه في جهر الجزى للضرورة والنفق في الفرق بين رجح الحق في هذا الاسناد  
وهو جواز الجزى وعدمه فلك مع انفسا على التقليد في الاصول اهم الفرض الحالة  
ابدا بالجهد المطلق وعلى هذا هو مقلد بان انفسا من الاجتهاد والتقليد  
وهو غير معروف عنهم وخلاف في ما ينف من عنوانهم مع ان الجزى على وجه الرجح  
البد وكثير من جهر الجزى فحق على جواز نفسه لظنة لا يعلق بالمعنى ووجهه المبرر  
لم ينج على ذلك لا فحق من كثر راجح اجبره من ذلك من غير انفسا جواز رجح الغير







































من الحق الحاصل من ضرورة المجتهد وما تدل على المنع ظلمة الموت ان ذلك لا يقتضي قطعا ولا  
علما منها وبين نتائجها من الأحكام وجوبها الثاني باعتبار الحق الحاصل معها في نفس  
هذه الأقسام من صفاتها الأربع سبعا عده ما ثبتت للأحكام هو ذلك الدلائل الموجبة للفتن  
باعتبار انتشارها على ما من حق وثوقه هذا الفتن في نفس فتقيل كفاها معارض لذلك الدلائل  
أربع فثبت الحكم ويرجع عن مقتضى الأول الى الثاني فذلك الدلائل بالذات لا بالاستدلال الحكم  
بل الخبر والمناقض هو حق القبيح وهو الذي في ذلك الدليل على حقيقته وفيها معارضة حكم  
الشارع وبثوث العهد بنهدم هذا الفتن فيحق الحكم بالاستدلال وما دل على جواز العهد  
يقول القبيح لا يضر الحق الله لا يكون معتقدا للفرجين التقليد وإن تلقى اعتقاد. ثم  
وقد لا كما يختص بالرجوع لهذا الموضوع والذي يدل على احتياج الجماعة لربها وتقليد الله  
لما راعى على ما يقتضيه القبيح وقد منع ذلك الفتن ما دل على العلم بالعدم بالنسب المتأثرة  
وأضعفت ذلك بالاكشاف الواقع وحول اليقين لما حاله القربان بعد الموت في جميع الأدلة  
وإما العدة حديث فغير صالح للنسب في حال حياته من التوراة القائمة بها وعرض حجة أخرى  
بطريق الشهادة والاكشاف العلى ومع اليقين برفق الحادث ودل على صورة وحدانية  
لا يمكن إظهار استحسان لقوة المظنون تنوع أن دليل على اختصاصها بالاعتقاد والفتل كما لا  
الجمهور فيها لتعلم الدنيا بحيث يسهل صورة اختلاف انتشار الجور في الآخرة وما جاز  
وهو العترة الحاصلة المظنون القائمة بالنقل المظنوع علاقتها عن البدن الذي تنوع  
ما دل أن ذلك لا يجرى في اختصاصه في تلك المسئلة حتى يدفع بما ذكرنا بل في الحكم بفساد  
حكم من يطلع على هذا المجتهد في حال حياته كان جواز التقليد لأرض خصيص الجواز ذلك هو  
التقليد الجازم هو حق المجتهد لا أن التقليد هو أحد في الفتن فخصه والقروض العترة من ذلك  
تقليد. حال وجوده وحجة فلا يجرى في اختصاصه لا يجرى في حكم وجوبه بل ذلك لا يوجب  
المن وسدده على ذلك لا في اختصاصه لا يجرى في ذلك ما ثبت من ذلك أنه هو الذي

ولما بعد فقهه بالتوجه الى العلماء المستنطين سلمهم لزوم علمه بظنة وزججه بعد الخلق  
الفرق بين الاخبارى والاصولى والكل والخيرى والمنكر والظهورى وادام ما يفرق بين  
مختر كلفه الخارج فرع العلم وهو ثم اخذته بسدا باهمهم من بعد الاكشاف الخارج  
الخاص فقام العلم وهو التقليد المتعبد العاقل الكاشف عن الخارج ولا ينافى ذلك وجه  
الى الزججه فيما اذا اترت بين اشياء العلم من غير الاصول والاخبار والكل والخيرى  
فان من بابها لما كان على الفاضل شبهة العبد من منصفه بان باليدى ونوع  
الفرع بالاكترية والاعدية في مقام المناصص مع ان الذى كمال الى ان الحكم كذا فى الشرع  
قال انها يجرى تقليد الميت وانما العلم من قوله الحق كذا من ان شاء بل هو اقرب مما  
شبهه مع الاعقاب لتقليد العرفى الحكم عليه اجماع الفاضل بل كونه كليات العلم من  
ضرورتا من ذهبه بشبهه وكذا جههم وشهرة المراز بين الفاضل فاشبهه على الحق ولذا  
على تقليد الاكثر اذ يعبر على ايهما ينادى فى الزججه مع مواظفة المستفيدة لا يفرق ما بين  
ما جاز الفاضل العاقل العاقل لا يفرق خلافة فانه حاصل الفاضل المقتضى من ذلك الحكم كذا  
حكم الله مع تقليد الميت كيف يحصل العلم من سوى الميت في المسئلة الفرعية الخاصة  
مع ان المسئلة العمومية احق بان تقدم وحصول العلم فى الفرع تابع سلمنا ان بعد العلم  
الخاصة الكلية وعطفنا نظر المتعلق الخاص على الفرع الخاص فانه ما لم هو من  
بان ما استنبه هو الوجه الميت في هذا الفرع الخاص عن اكدلة الشريعة اوجب العلم  
الخاص وقد ان هذا العنصرى خلق من الوجهه لاسيما التميز وانما ثبت فياسه مقامه نفس  
الوجه من فله وجوده للذليل عليه وما بعد ومنه من ادى دليل على كون حكمه  
في حق الفاضل فانه حكمه اشد اشد اشد مع ان البناء على ذلك وحصل العلم فى الخبر والكتاب  
مطلوب كيقف من اوسع فلهما جرحا لوجه من الذين باليد بهما من الترتيب يحصل  
لغضاه من الزلزال الكثرة ولا تسخره وللتسام والتسام ولا تسام من الزلزال شديد

منه

قابل ما في مرقه فلهذا لا يثبت التلاويح فليد البين ثم وقا على الما المستند على صرح  
بجزء العمل من الجهره الضيق مع فقهه في كبره فانا في ابنه وهو كما ترى خلافا لما في  
قال جرحا من فقهه الموقر استجابا على ما قيل من ان التلاويح وضع الكذب والوضوح  
العلمي في صحة التقليد وجبر مع الفرض بد قوة الكذب وجبر استنفاد طرفه مع فهم  
وإرجاعه ثم والتفت على ما في الشارح والجماع والمناقض والشك وكره ما قيل الموقر المبرج  
الهم بلا يمكن الاستناد غالبا لا على حجة فيهم ولا على ما أمكن التدبر للعلم والعدم  
سكتهم مع ما يجب من ضبط وأجمل مع فقه في آيات الكتاب على حجة فليد الموقر  
ولزم الرجوع على حجة المخلص عموم دليله بعد التليين في حوزة المصنف ولما في ما  
من باب الموقر من وجهه فليد في فرض عموم المصنف الشك الموقر للاصل المبرج المبرج  
تليين فليد المبرج مع عدمه أيضا فليد الموقر إلى غالب الجمل للبره أيضا وهذا  
الناقض في العمل والما في الموقر ولزم من فقهه الموقر الموقر الموقر فليد الموقر  
فيما لو لم يكن الموقر ولزم من فهمها في الفروع الموقر الموقر الموقر الموقر  
المنزلة الموقر الموقر ومن يعرف حقيقة العلم مع حاجة الناس إليها في غالبها  
كما أنهم من علمهم أصول الدين وسلك الواجبات لكفاية المستفهم أيضا فليد الموقر  
وهذا يلزم من عدم وجودها عدم جبرها واستشهادها وكذا في نحو التلاويح الموقر  
الطلاق وغيره بل في هذا التلخيص حقيقة العلم في التلخيص التي وردوا إلى أن على قولنا من زعم  
تجوز في كل صرح من هذا الفرض من جهة الحق ينبغي بحكمه ان كان اذا وصل إلى  
البينة لظهوره أو دفعه فيهم وسوا اختيارهم يكون بالاختيار مع ضرورة الأمر والاعمال  
أو ان البينة ان يطلع على غير وجه الموقر إلى قول الموقر والموقر والموقر والموقر  
والموقر من باب التلخيص والما في حوزة الناس بل الاختيار فيهم ولزم من التلخيص  
في الموقر والموقر الموقر الموقر الموقر الموقر الموقر الموقر الموقر الموقر

قول المجهد على أنه مستفاد في أن ما من غير اشتراط بقا الاتحاد حين العمل لما سبق المذهب  
تقليد المجهد من اعتقاده وخرجوا إلى الامتياز فقلت أدلة جواز التقليد من الأمان والبرهان  
وفي العصر الرابع والخميس اعجم فمما لا يخفى بشمل هذا القول المستفاد من المذهب منها القول  
بالجواز كون المجهد مفقدا بقوله من يفسد العقاقير تقليده ويبدد بها أيضا تقليد المجهد  
والحق عليه التقليد الابتدائي بل ما يمكن جواز هو كونه ارضي الاستصحاب مع دعوى عدم  
بوث ما فيه عزوف عن التسليم والامتناع على المجهد كلفه ولو لم يجر اعتقاده وفيه انما  
تقليد لظنة القول ابتدأ وادعى انه بعد اعتقاده به ورواها تقليد لكل لظنه الصادرة  
فيه وما يقتضي منع تقليد الذين انما جعله خطأ التقليد عبادته وما تعاملوا معها  
ستفحال البهي في حق البراءة المقتضية الغير لخاصة لا ينبغي ان يفي هذا مصافا لا انما  
يجب الامتناع الكافي على في حاشيت مع بيان استوعب تقليد الذين اجماعا وهو تقليد المجهد  
الاعمال الممنوعة وتقدر شخصه بالمشي إلى الخضار الممنوعة وتشتبه في حق القضية  
في المسئلة الواضحة وضعت كما لا يخفى جواز التقليد في خرج التقليد  
الاجوب الكفاية وان كان القول بالمعنى لما ذكرناه في غايه القوة وخالفه في وجوبه  
ولله الشكر على في حاشيت والكتابة والخط والبيان وشبهت المذكرة في وجوبه  
غيره بل لا والله المذكرة اجماعا بيننا وذكر في العالم من بعض الضعيف بالاجل حق  
ان التقليد في مسائله وعن بعد التبع الصادق لما صدر اليها من كلامه ما علمنا  
بأحد من اصحابنا من جهر قوله ونحوه على قوله خالفه في ذلك من غير الحق الجازي  
الفاكه به على ما يلزم من حرفه في الجملة انتهى وما روي ان اجماعا من مؤثره كذا  
ما ذكره في الاثر انك المسئلة وعرف الجواز انما العلم الممنوع انما المانع من اجماع  
بذلك كاختصاص في ذلك في حق من عصى الشبهة الجواز لبعض العلماء ذلك كجواز اجماعا  
ولله اذان من افهامكم ابري المقدم ذكر أحد من شرع به في قوله ذلك وامن اصحابنا

بخارا



















فان الله الذي هو احد اقسامه قد ثبت سبنا ثم كل علم في حق العرف في العلم ما ذكرناه في  
الاستحقاق العلة والذات في حق العلم الذي في اصول الدين ان كان  
مختصا في العقلية ولكن غير من احد به وانه معقود عنه وحيث عدم قطع احد من العلم في حق  
الاخر من كل من سمع قولهم واعتقد مثل اعتقادهم بلا استناد الى حجة حجة عقلية  
وبالتالي فلهذا انما صار على حكم شبهة العلم بالعلم ما لا يصح غير العلم  
بالأدلة العقلية حكم الشيء من اسانم الكبرياء من غير ان يعرف عليه أدلة العقلية  
بل يعرفون حكم الصلوة من العقائد الثلاثة اقول انه غير في الباب كما في  
عدم تحقيق الإيمان مع التقليد بل كونه وادان الواجب هو المعرفة الحاصلة بالاعتقاد  
بغيره في كل الشئ المقتضى ليقطع التقليد وان لم يثبت لال واجبة وهو من  
بغيره التقليد وبوجوب ذكره والاعتقاد لعل الوجه عند كون وجوب العقل في سائر  
امر من الموصول الى الدين الحق في الإسلام في هذه الأدلة والى الجزم واليقين الموصول  
المشكوك والفتور فعند الموصول بسبب اعتبار وجوب التوصل لغير الموصول الى  
الاعتقاد بالاعتقاد المحمود في الوضع والعقود كمن صغير كغيره من الكبار بل علم  
فالمخلص الوضع بالعدل التاركين للكبار فلا معنى لخلق قولهم وضع العلم مع غيره  
من مقالة هذا الحق دون غيره بوجوب العلم واليقين اذ قولهم مع العقل من الجواب  
الظن والفتور فلهذا على ما عرفت ان العقل لا يمتد الى وجه المصادرة  
لا بوجوب الحق بالثواب والعقاب عقلا والحق ما ذكره من غير ان يمتد من العقل  
بالاعتقاد من غير ان يمتد من غير وجوب العقل لوجوب العلم بالاعتقاد  
المعجوزين كالاعتقاد بالحق واليقين وكما علم ولا كما علم في كل من يمتد من  
الاعتقاد والمنع من هذه العقيدة مع عقلية فضلا عن عقلية ولو سلم فلهذا يعرفون  
من اصولهم العلم بالأدلة العقلية الحاصلة بالاعتقاد كافي في الجوز والاعتقاد من غير

منه

منه على ما يجرى من ان سائر آراء غير جارية في اصول الدين والإيمان الثاني ان  
يوجد المبدأ الخاص لكل كمال ونبوة يتبعها ما جاء به القائل انما الأول لا يكون  
في الإسلام سبنا بالشهادتين اذ يندرج في الأول نحو وجوب الجور والعلم والهدى والهدى  
عن التوبة والرجوع والجهنم والمجازة وفعل الخير والالتفات على ما جاء الى اخره من العلم  
الاولى بالاعتقاد وفي الثانية انما لا يمتد الى علمه العلم بالاعتقاد وفي ذلك ان  
العقل بالاعتقاد على سبيل ما لا يمتد الى العلم بالاعتقاد وفي ذلك ان  
لا حاجة الى معرفة الموصول في تحقيق الإسلام والإيمان بمعرفة الهدى والهدى والمعاد  
عن بعض اصول الدين ثلثة خصال اما ما لا يمتد الى علمه من اصول المذهب وهو  
حسن والجهل بالحق في الإسلام والإيمان بعدم معرفة الله ونبوة نبي الله صلى الله عليه وسلم  
الايمان بكل ما اخبر به النبي بعد الاطلاع وان لم يعلم فافضل في العقلية من غير  
صفات الله من عقيدتها وعدم قدرتها وعلمها للمسيح والفتور والفتور وغيره  
وفي التوبة والجهنم فلهذا عند الله وفي صفات النبي من كونهم الانبياء و  
مبعوثا على العقول وعنده وعنده الامنة ونصهم بالحق بالاعتقاد والاعتقاد وغيره  
ذلك من فاضل اصولهم واحوال الضر والعرض والميزان والحساب المعاد في كل شئ  
الايمان بالاعتقاد كما كان في ذلك والعلوم فيضيل ذلك بالاعتقاد في كل شئ  
من يعرف ذلك او ان في اول الامر حتى يثبت ذلك في الجواب الايمان بالاعتقاد في كل شئ  
عقلية وانما الجواب من الدين او المذهب انما هو في ذلك في وجوب الاعتقاد  
على ما به الشئ من شكر ما عرفت من الدين او المذهب انما هو في ذلك في وجوب الاعتقاد  
بغيره كل من يدين سيد المرسلين فيقول في ما عرفت انما هو في ذلك في وجوب الاعتقاد  
لا يمتد الى العلم بالاعتقاد والاعتقاد من السائر الايمان بالاعتقاد في كل شئ  
وذلك علم بعضهم من انما هو في ذلك في وجوب الاعتقاد في كل شئ

وحيث لم يبق في سائر العقول كافي في ذلك ما لا يمتد به في غير اعتقاده  
العقل واليقين من جميع النكاح ما عرفت من الشئ الى النكاح فاما ما عرفت في كل من  
غيره في الدين هو انما يصدق في الشئ من وجهه بل يمتد في الشئ من وجهه علم النكاح  
بأنه من الشئ وعلم الكفر بعلم النكاح من وجهه اعتقاد الشئ في حق الاعتقاد  
لنكاحه والاعتقاد نارة من عدم الاصول اليه ببقائه من بلاد الإسلام والاعتقاد  
الاشرف في بلاد الكفر وحيث ان الاعتقاد عند النكاح ما عرفت من العلم والاعتقاد  
سبب علمهم في ذلك من كلامه وان لم يمتد في النكاح ما عرفت من العلم والاعتقاد  
والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
الاعتقاد في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
بالحجة والذات واللبس والمثال والذات العقلية والرواية عقلية في كل من يمتد في النكاح  
الحكم بغيره لعدم وجه النكاح في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد  
فهم عالمهم في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
فانما في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
في مقابل القول بالاعتقاد مع ان ما ذكره في حق قوله في العلم والمعاد في الشهادتين  
من لا يمتد في الاعتقاد في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
المعاد في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
وكون العلم على ما عرفت من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
على منطوق ما ذكره في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
ما يستعمل العقل في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
الحالة الشاهد لعدم الاعتقاد في كل من يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح  
البرهان ومنها ما لا يمتد في النكاح من وجهه العلم والاعتقاد في كل من يمتد في النكاح







[illegible]

المحب وفي المصنف علي بن العلاء من ان عدم الدليل دليل لعدم كتمه جعلوا اعادة البرائة دليل بان عدم الاستصحاب قاعدة عدم الدليل دليل لعدم معانها من شهادته ان الاستصحاب من غير جهة ثبوت ثبوت الحق في كل السابق وفي منع الاحكام الشرعية وسعنا بنا ومنوعاتها واولاها وكذلك مجرد القاعدة ودليله عدم الدليل في جميع الاحكام فبما اوصالة البرائة فيجوزها بالنسبة الى الذمها وفقو المعين فقط الوجوب والبرائة لا يحد من جهة المحبة العترة في الاستصحاب انك اعادة متواتر كما ان نفس البرائة لا تثبت لشيء شاعيا فثبت حكم شرعي بالغا فاعادهم ثبوت حكم الله وهو البرائة لضعفها بل المذهب هو القاعدة المبرورة الناشئة من ملاحظة مجموع التكليفات الاطراف وان توافق مقتضاها اتفاقا والذات مراد الاكابر من هذا الأصل القاطنة عقبوا مقتضاها البرائة عن الحكمين مع عدم وصول دليلها كما اكتشف فيها حجج المذكرة ولا يثبت جنتها على العترة عند التجديد فيدفعوا بانهم المشكك فيها بما جاء به عزيمتها ووقوفهم في الضميمة كما وقع كتم امره وتوهم امانها للناظر في الاماين في فصول المسئلة من حيث دليل الخاص واما من حيث اعماله كما جهر الحكم فثبت على اعادة البرائة والتعقيب فان ذكر الاختصاص في مقتضى وجوبوا الاختصاص وعرفوا من اهل القول بالوقف وزعم الاختصاص وكل من سعى الوجوب لمزج المشكوكين مع ان بعض قولهم لا يثبت برهانهم صرح بانها مع حجة في حق الوجوب بل على البرائة في هذه الجملة لا يخلو فيه وانما التراجع في مقام الحق القديم عن نقل وجوب الى ان يثبت دليل غير محلي لا يندم احوال او حرم خاصة فان وجوب العلم بالاعتقاد وطائفة من الامم والذين على وجوب الوقفة الاختصاص وتثنية الاشياء من بين رجال بين وبينها من ذلك كتمها هذه القول الوجوه عليه انية فان















































أفترق بعض أهل العلم من الصحاح والبراع الحكم المحدث للوقت والوارد حقيقة الأمر على القول  
بعين واحدة المتكررة إذا المرعوم بهم المؤمنين ثم عديم التفرق عن هذا المذهب على  
وجوه ثلاثة كان ثانيا لعدم إعتناء الأمر المتكرر بضعف الجوارح من مثل ما يقع لعدم التيقن  
بالقبح فكذلك هذا الضيق عند رتبة النفع بما يستعمل وحقيقته لا يتم البدل المتكرر  
ولذا قبل النفع ووقع مثل حكم الشرعي الثابت وهذا لا يتحقق في الخيل أنفع من تركه على  
الثبات أيضا لأن الكلام بالتمام فلم يثبت حتى يقع النفع إلا قبل المدة التي هي المدة على الشيء  
النافع والشيء النافع في المحضر فخصه في أن زمانه ونفعه هذا المصلحة أن لا يمكن من التمسك  
فإذا ما كان شيئا للضرورة بعض مباح وغيره على **الباب الأول** في الجواز للضرورة  
ووقع عسرنا على الأمر لعدم دليل على استحالة وكما قلنا لا وجه لإبطاله في الأصول  
الضرورة كالأول في حاله إلا أن المحض لا للضرورة كغيره أصلا فلهذا وبما الحكم بالضرورة  
مقتضى أن الدولة لا تكون كذا والنظر في الكتب التي هي ثابتة في غير ما أضافنا من سبق  
صالحه للمؤمنين بمعية دفع الحائل من العار والبالغة إلى الرتبة في كل حال المحل وهو هذا  
في أصالة الفاعل بغيره ما عين منع كون الشيء النافع في جميع الأقسام من الجوارح  
في بعضها بالوجوب وإعتبار أن هذا حاله ضعف احتياط الفاعل والبدل المتكرر أصلا  
لأنه لو كان الشيء الواحد حيا ما زاد وفيه ما ينبغي أن يبعد أن يكون ذلك في غير ما  
منه لا يبعد أن يستعمل الشيء مع الفاعل في كل ما يضرع إلى الفاعل أن الفاعل في أن  
الضرورة مدة الحكم التي هي غير اختلاف المصلحة لا بد وأظهر لعدم صحة الحكم وهو في النصف  
الاحتياط من غير إخراج من اليهود على إسناده ضعفا بوزن في موسى في هذه شبهة مركبة ثلاث  
السيادة الأولى من قوله فتكونوا بالسيف بالمعنى المذكور في فسادنا ما يخلو أن الفاعل في  
الشيء منهم عدم الفاعل وتركه تركه من سلام وكذا في الأخبار وهو بغير من غيرهم فلهذا  
استدلوا بعضهم غيرهم بالوجهين ما هو عنواها التي هي ثم قبل وضحاها أن الذي يدل

[illegible][illegible][illegible]



ما تصيد الفاعل بوجهه ولا يفتقر المضاف من انما في قوله تعالى ما تشاء تنقي من الاخبار ولو انما لا يكتفي  
عبد الله المروي ليعمل بين الاظهار والحرم فتلك ككلمات والملائك لاجلها جاعلا بين  
الخلق والمغربين في الدنيا بين كالحبر المفضل في ماسو الخاسر انما اوصى بين الوفاء في قوله وعبر  
خلا او لم يخله يخرج عرفه وعقلا بين الخلا في الخبرين على الامانة وعدها كانت التهمة الموجبة  
للملأله على المدرك في اخباره بحضرة أبي بكر وعلى النسخ في اخبار الامام فاما ما شاهده في كتحسين  
الحجرات وقضية المطلق لا يثبت صحة هذه الجموع التي فيها سوء او هدره او عطلته او ضربه وقد  
بعد من هذا الباب عمل عام على نقص الوصية بالفتك على الاستحباب بما فيه ومن ادرك  
على انما لا يفتقر للفتح في ما ذكره الذي هو مورد اصد على الكراخه والخبر الدال على وجوب شيء  
المعارض بادل على استحبابه على استحباب فتلكه ارباعا على قاعدة الجمع بين النقص والتمسك  
عليها المعروف فاما هذه القاعدة فتجمع بين بعض صور المروءين من وجه شخصي عام كليهما  
فما انما كانا اذ اذ ان لم ينجسهم ان كانا اعلما واكرمهم ان كانا اولا ومنه ان الشرف  
الذي كانهم وجوب اكرم خصوص غير الطوائف ام من الجلاء بعد شخصي عام كليهما فما كانا اذ  
يقتضى الماد وجوب اكرم العالم الموقر بل هو غير العويون من وجه المعروف الذي وجب  
الاحسان في وجهه الى المرجحات المصاحبة لذلك وصح جمع بين اكرم والاخص من وجهه  
شخصي كليهما بالانزال لزم التناقض بين راعي قاعدة الجمع فكم عليه بعد احدهما اذ  
اورد الامام وبقي اكرم غير غيره وام يمكن ذلك بوجه الى المراجع لكن عبارة الفاضل  
بإعادة الجمع مطلقة في الترجيح في هذا النظم من المعارض ولا باس من التمهيد قال انما  
رعا وشان من عامل بها ودين وجبر او من اسفلها احدهما بالانزال لان العمل في علمه هاترا  
يقع فيها ما يمكن لا اختلاف الترجيح بالمرجح وضع عليه ما اذا كانت الجنة بان جمع ذلك  
وقا من اخرى بان سميت بالمرجح وكانت في بداهة ادم بكل في بدو احداهما فاما تخصيص بعضها  
وقضاة فقال قاعدة وكان بين الذين علم خصوص من وجهه والذين عطفان في

1026

وبصرفه كله عن آخره إلى آخره كالخروج من البيت إلى البيت فلهذا لا يصح أن يقال إن كل واحد من  
على عدم التفرع من العكس فإن الشخص يقتضي التفرع وتثبت هذا في كل واحد من  
بالنسبة إلى الآخر فيكون لكل منهما تفرع على الآخر كما جزم به الحصول ثم خرج عليه التفرع من  
فرع من تمام عن صلوة أو سبحة فلهذا لا يصح أن يقال إن كل واحد من شخصين من الصلوة أو السبحة  
المكروهة فانه من بالصلوة من وجوبه لا في كل عام بالنسبة إلى الأوقات وضاعف بالصلوة  
المقتضية والصلوة عام في الصلوة كما في بعض الأوقات وهو وقت الصلاة كما هو مقتضى  
التي في كل الصلوات في التفرع من الأوقات واحد من التفرعين المقتضى من الصلوة وقتها  
من آخره المقتضى فلهذا لا يصح أن يقال إن التفرع من غير مرجع أو لا دليل له وهو ما جزم  
من المطالب المقتضى وقد قال ومن فرغ الفاعلة قد رتب على الله المار وموافقا  
ما قبله أو بعد أو غير ذلك من أوقات المار كما لا يخلو من أن يكون مطلق من جهة المار  
ومقتضى من جهة الأوقات والشك بالعكس فيجب أن يكون ما كان كذا أو كذا ما دام لا يغير مقتضى  
الشك في القول أو لا وهذا هو المثال في التفرع من جهة العام والمقام المطلقين مثلا لا  
بأن به ظهر من الجمع بين كلتي التفرعات وجوب القول في كل المثال المنقطع وهو كما  
بقى عليهم أن كانا عاما وان كانا ظاهرا في القسم من وجه العرف من أن من باب اعتبار المطلق  
في التفرع وجوب العرف من التفرع وان كان للتفرع هنا مجال فغير **الشيء**  
تقابل التفرعين التفرعين المتكافئين أي شيئا في مقام دوليهما حكمه واقع على ذلك  
شأنهما في وجوب وغيرهما من التفرعات من غير ما يربط بينهما من وجه في العدل والتفرع  
والصدق فيمكن من خارجين والعام به ضروري وفوق ذلك الحق في جمهور المعادلات والآخر  
لا أن يتبع ما خلفه في الحق من أحد من متبدي الكثرة وتقر لحد من العام والآخر في غير  
تسليم ما تروى في شأنه ما رانا في النظر إلى ما جاز في شيء أو أصدا ما إلى جعلها معا وهو  
لشأنهما الأول جعل شيء منهما وهو وجوب أيضا لا لزوم العدل أو ضمها وهو جاز في شأنه

75

لا يمكن العمل بها عبثا وبهلا واحدا على التعيين فلم الترجع بلا مرجح والقول في الدين قوله  
الشمسي وان كان لا على القابض انفق القول باحدتها على التعيين لا نأخذ اخيرا بين  
والثالث فقد حمل العمل فيكون ذلك ترجحا لامة الا كما صرح بها في امانة المظهر وهو  
الغيب الذي يعلم طلائع وقته ان الخبير غير الا كما صرح بها في امانة المظهر وهو  
الا ما صرح به الحث لان كان اخذت بدليل المظهر حرم عليه تغيير المبدأ في الزمان لا  
وغيره بين الركنتين انشاء التصرف ولا يرفع انشاء التام وغير المكلف في شهر رمضان من  
موجب المخرج كما قد عرفت لا يقال ان الصوم ورمضان انما سماه سلبا في اداء الخبير لكي لا  
يكون التماسا في الرجوع الى الأصل بل ان سلب عبث بعد جواز كون حكمه حقيقيا لا حائلا  
مع ان المتعادل في نظرنا لا يستلزم التعادل واما ما عرفت عليه فهاهنا غير المرتجة بالمجا  
و طول المدة كان صريح التمهيد مخرج عن محل النزاع حيث قال لا ما ان الله يقول  
التيان يجوز لهما صفا في تعيين المبدء بالانفاق واما ما عرفت فهاهنا غير المرتجة بالمجا  
فانها والجمهور في الجواز انتهى وما يستدل بان المبدء هنا مبدء التعيين المكافئين  
انها ولها حيث يوشكها في حصة الحق والفضل في كل لاي الحق من الكيفيات انما  
ومن الحق فالحق بالصادقين وان واحدا لا يقع القارض كما هو القائل فقد امكن احضا  
في جانب قارض الطغيين اللهم الا ان يقال ان دليل القطع لا يمكن فرض وجوده منعنا عن  
اعادة القطع لاعتلالها كونه لا لما ذكرنا وجه اذ يرفع خلاف الدليل القطعي اذ افادته على  
للخاتمة جاز لا انقطاع كان كثيرين اذ اكد القطع انما هذا القطع من مبدء الخاتمة  
والجزيات فيبقى القول بجواز القارض بين الدليلين منه وهذا اختلف المبررون في حكم  
القول عنه قوله قالوا بيان والقاضي ابو بكر بن المكي ان الخبير في قارب المأمول ان يظهر  
بين اعتبارا ونرى في قول القارض انما ظاهرا والرجوع الى مقصود نحو العمل ونحوه  
انما انما ان كان قد يكون في السلك كالغير من الحكماء الدال احدا على حرب شي































مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی

مجلسی  
مجلسی